الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

عنوان المذكرة

أثر الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية على الصادرات الجزائرية
دراسة تحليلية للفترة (2008-2016)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:

- بوعبد الله مروى

إشراف الأستاذ:

أ. لقوي عبد الحفيظ

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. يونس بوعصيدة رضا	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
أ.لقوي عبد الحفيظ	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
أ.فرطاقي جابر	أستاذ مساعد –أ–	مناقشا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2018/2017

إ هـد ا ء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى :

الذي قال عز وجل فيهما : " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى نبع الحنان ومواطن الأمان إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها وأرضاها عني.

إلى من له الفضل للوصول إلى ما أنا فيه الآن، أبي العزيز أطال الله في عمره وأرضاه عني.

إلى من آنسني ورافقني مشوار حياتي إلى رمز القوة والتحاد أخواتي:

سارة، اسمهان وصفاء وأخي العزيز محمد.

إلى البراعم : رنا ، منذر ، علاء الدين ، حفظهم الله.

إلى أزواج اخواتي

إلى كل أفراد العائلة والأصدقاء.

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل المتواضع

صديقاتي : ياسمين، سلمى، شهراء، إيمان، أمال، إيمان، حواء، مريم، ريم، خولة.

إلى رفيقات الدراسة: نسيمة، سمية، غنية، سعاد.

وإلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم عقلي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

مـروى

شكـر و عـرفـــا ن

بعد شكر الله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل،

يسعدني أن أتقدم بشكري وتقديري وامتناني وعرفاني بالجميل إلى الأستاذ المشرف : لقوي عبد الحفيظ لما أسداه لي من نصائح وتوجيهات والتي كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذا العمل، وكما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة في إنجاز هذه المذكرة.

فمني أفضل وأسمى عبارات التقدير

الملخـــص

ملخص.

تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة، لذلك تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي لدعم النمو الاقتصادي، لما له من آثار ايجابية على ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي .

الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية ومواكبة اتجاهاتها الحديثة كالتكتلات الاقتصادية، تجارة الخدمات، التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية فضلا عن العمل على تخفيض القيود الجمركية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة،بالإضافة الى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

الكلمات المفتاحية.

الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية ، الصادرات،الصادرات خارج المحروقات، ميزان المدفوعات.

Résumé.

Comme elles constituent la principale composante des recettes en devises, le développement des exportations hors hydrocarbures dans les pays exportateurs de pétrole est un élément essentiel pour soutenir la croissance économique. En raison de ses effets positifs sur la balance des paiements et sur le PIB.L'Algérie en tant que pays en développement et exportateur de pétrole tente de diversifier ses exportations et de ne pas dépendre a seul produit et travailler ainsi à la promotion des exportations non pétrolières en adoptant des mécanismes de libéralisation du commerce extérieur Suivre le rythme des tendances modernes telles que les blocs économiques, le commerce des services, le commerce électronique et la propriété intellectuelle .Ainsi que la tendance vers la réduction des tarifs douanières et restrictions administratives sur les activités des entreprises exportatrices, en plus des mécanismes de leurs mise a niveau en termes de qualité et de compétitivité sur les marchés étrangers

Mots clés

tendances modernes du Commerce extérieur, exportations, balance des paiements.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضــوع	الصفحة
• الإهداء	
• الشكر	
• الملخص	
• فهرس المحتويات	
• قائمة الجداول	
• قائمة الأشكال	
• مقدمـة	أ–ح
الفصل الأول: التجارة الخارجية ضرورة لكل بلد	
• تمهيد	07
المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	08
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	08
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	11
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية	20
المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية	22
المطلب الأول: المؤسسات المنظمة للتجارة الخارجية	22
المطلب الثاني: التجارة الالكترونية والملكية الفكرية	26
المطلب الثالث: التكتلات التجارية الحديثة	29
المطلب الرابع: التجارة العادلة	32
المبحث الثالث: قياس التجارة الخارجية	36
المطلب الأول: الجهات المسؤولة على التجارة الخارجية	36
المطلب الثاني: مؤشرات ميزان المدفوعات	38
المطلب الثالث: مؤشرات الاختصاص	39
• خلاصـة	41

الفصل الثاني: الصادرات الجزائرية	
• تمهيد	42
المبحث الأول: تشخيص هيكل الصادرات الجزائرية	43
المطلب الأول: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية	43
المطلب الثاني:التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	47
المبحث الثاني: الإمكانيات الكامنة للاقتصاد الجزائري	53
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري	53
المطلب الثاني: إمكانيات الاقتصاد الجزائري	55
المبحث الثالث: تطور الصادرات الجزائرية	60
المطلب الأول: التجارة الخارجية للجزائر	60
المطلب الثاني: الإجراءات التنظيمية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	62
المطلب الثالث: دراسة ديناميكية الصادرات الجزائرية خلال الفترة2008-2016	65
• خلاصة	69
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة2008-2016	
• تمهيد	70
المبحث الأول: مؤشرات الصادرات الجزائرية	71
المطلب الأول: نظرة حول الصادرات الجزائرية	71
المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات	72
المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	73
المبحث الثاني:الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية وأثرها على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2016	76
المطلب الأول: اثر التكتلات التجارية الحديثة على الصادرات	76
المطلب الثاني: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر	78

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: مؤشر قطاع الخدمات	81
• خلاصة	83
• خاتمة	84
• قائمة المراجع	
• قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحـة
01	إنتاجية الفدان بالطن في الدولتين	12
02	نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة	14
03	مقدار العمل المستخدم في الدولتين	15
04	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	44
05	الصادرات خارج المحروقات	46
06	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)	48
07	العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2016.	51
08	تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية من 2003 إلى2012.	56
09	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	58
10	تطور الصادرات الجزائرية	65
11	الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	67
12	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	71
13	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة (2008-2015)	72
14	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2008-2014)	73
15	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2008-2015)	74
16	حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (2008-2014)	76
17	التعداد السكاني وعدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)	78
18	استخدامات الهاتف الثابت والنقال في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)	79
19	صادرات الخدمات للجزائر خلال (2008-2013)	81

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع الصادرات خارج المحروقات	47
02	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	49
03	تطور الصادرات خلال الفترة (2008-2015)	71
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2008-2015)	74
05	تنامي عدد مستخدمي الهاتف الثابت والنقال في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)	79
06	صادرات الخدمات للجزائر خلال الفترة (2008-2013)	82

مقدمـــة

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين دعوات وترتيبات وتحويلات باتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية و القوى العاملة و تدويلها إزالة تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وافتتاحها على المنافسة الدولية.

وقد تدعم دلك من خلال التطورات العالمية المعاصرة التي يجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الاقتصادية قد ألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث من خلال أطروحاتها الداعية إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وحرية انتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وإنتاج آلية السوق، خاصة في قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الصادرات الإنتاجية خارج المحروقات بالاعتماد على المزايا التي توفرها حرية التجارة في المنافسة والتكنولوجيا وانعدام الجمركية.

والجزائر على غرار جميع الدول تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، إن الجزائر ومن خلال تركيزها على تصدير النفط ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من سنة 1986، تسبب ذلك في انخفاض الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات والأساليب الرامية إلى ترقية هذه الأخيرة، فقد تم تخفيض التعريفة الجمركية وضمان التصدير، وكذا منح المصدرين جملة من الامتيازات وتسهيل جميع الإجراءات الخاصة بالتصدير بغية رفع نسبة تصديرها.

وبناءا على هذا يتم طرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة بالشكل التالي:

- **ما إعتماد الجزائر في سياق الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية على الصادرات الجزائرية ؟**

وفي ضوء التساؤل الرئيسي يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تساعد على فهم وتحليل الموضوع بطريقة جيدة على النحو الآتي:

- ما هو مفهوم التجارة الخارجية ؟ و ما هي الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية؟
- ما هي صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات؟
- ما الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتشجيع التصدير؟

فرضيات الدراسة:

تشكل الإجابة على مختلف التساؤلات المحاور الرئيسية التي سيتم تناولها في هذه الدراسة وحدودها ولا يتسنى ذلك إلا بصياغة مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- التجارة الدولية هي التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى القيام بالتجارة الدولية هي عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك اختلاف أذواق المستهلكين.
- لم تساهم الصادرات خارج قطاع المحروقات بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري.
- زيادة تدفقات ميزان المدفوعات بفضل الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية التي طبقتها الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن خصوصية هذا البحث في محاولة التعرف على أهمية التجارة الخارجية، التي أصبحت تلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد المعاصر، وقد بدأت تزداد أهميتها في ظل ما يستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط بالتبادل الدولي، الذي ارتسمت معالمه الجديدة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه من شروط ودراسات تنصب في مجملها على إزالة القيود أمام حركة السلع والخدمات.

وباعتبار الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني أحادية في التصدير، حيث تعمل على تنويع قطاع التصدير وبالتالي تنوع مصدر الدخل، لان اعتبار النفط هو المورد الأساسي لخزينة الدولة سيجعلها تواجه الأزمات، وبالتالي فان تطويرها وترقيتها أصبح ضرورة ملحة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز دور التجارة الخارجية، وضرورة تحريرها من أجل تحقيق معدلات عالية، بالإضافة إلى أهمية تنوع الصادرات وأثر ذلك على الاقتصاد الجزائري، وذلك باعتبار الصادرات مورد

أساسي للتدفقات الخارجية للدولة، وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويمكن إبراز هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- محاولة إيجاد السبل والآليات القادرة على تنمية وتنويع الصادرات .
-

- محاولة توضيح أهم الوسائل والجهود التي تعتمدها إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر ومدى ملائمة الوسائل المعتمدة.
- محاولة إلقاء الضوء على أهم التجارب الدولية المعتمدة الصادرات، للتعرف على حقيقة وأبعاد هذه الإستراتيجية، وكيف يمكن للجزائر الاستفادة منها في سبيل تنمية وتنويع صادراتها الغير نفطية.

منهج الدراسة

استخدمنا المنهجين التحليلي والوصفي لإعداد فصول دراستنا الثلاثة حيث قمنا بتحليل واستعراض مفهوم التجارة الخارجية والاتجاهات الحديثة لها، ومعرفة قياس التجارة الخارجية بالإضافة إلى التطرق إلى صادرات الجزائر في ظل الاتجاهات الحديثة للتجارة، وذلك خارج قطاع المحروقات من خلال مختلف الإحصائيات لمحاولة تحليل الوضعية القائمة واستخلاص النتائج فيما بعد.

حدود الدراسة

يمكن تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمانية كما يلي:

الحدود المكانية: تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري.

الحدود الزمانية: شملت الفترة من 2008 م إلى 2016 م

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي اعترضتنا خلال إنجاز هذه الدراسة:

- شساعة الموضوع مما يصعب علينا الإلمام بكل جوانبه.
- نقص البيانات والإحصائيات الخاصة بصادرات الجزائر.
- ضيق الوقت.

هيكل الدراسة

و للإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

في الفصل الأول تطرقنا إلى مفاهيم حول التجارة الخارجية بصفة عامة و هذا من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم و النظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية وكذا الاتجاهات الحديثة لها.

أما الفصل الثاني تناولنا من خلاله واقع الصادرات الجزائرية من خلال تشخيص هيكل الصادرات الجزائرية والإمكانيات الكامنة لها. والضرورة الداعية لتنمية الصادرات الغير نفطية والإجراءات التنظيمية لترقيتها.

وأخيرا الفصل الثالث قمنا بدراسة تحليلية لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2008_2016) من خلال تحديد أثر الاتجاهات الحديثة على تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات.

الفصل الأول:

قيام التجارة الخارجية

ضرورة لكل بلد

تمهيد:

تحتل التجارة الدولية مكانة هامة في اقتصاديات الدول، إذ أن الهدف الأسمى لقيام التبادل الخارجي هو محاولة زيادة الدخل الوطني من أجل رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للشعوب. إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمفردها أو بمعزل عن الدول الأخرى حيث أنها لا تستطيع إنتاج وتلبية كل حاجيات أفردها، وعليه فإن التجارة الخارجية تقوم على وجود الفروق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية والظروف الجغرافية بين الدول.

لهذا جذبت التجارة الخارجية اهتمامات الدول والفكر الإنساني منذ القدم، وكانت محلا للعديد من الدراسات حيث اكتسبت تدفقات مستمرة من المبادئ والأفكار والنظريات والتقنيات، التي غيرت وطورت مفاهيم وأساليب التجارة الدولية، وقصد استعراض ذلك التطور وأهم محطاته قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية.

المبحث الثالث: قياس التجارة الخارجية.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية. التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل. والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، ومن أجل توضيح ذلك عمدنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، و كانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة المعجل الحقيقية لانتشارها وتطورها ، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، و ضرورة تصريف المنتجات التامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل و المواصلات، الأمر الذي جعل العالم و كأنه سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات و تقل فيها الاختلافات بين مستويات الأسعار.[1]

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم و نطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف الفنون والعلوم و الاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة،الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم، ولذا تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية و حركات السلع و الخدمات رؤوس الأموال، وهذه العلاقات المتبَادلة بين دول العالم تسمى **بالمعاملات الاقتصادية الدولية**، و تنقسم هذه المعاملات إلى حركات دولية للسلع و الخدمات و حركات دولية لرؤوس الأموال وهذا يعني أن التجارة الخارجية تنصرف إلى حركات السلع و الخدمات بين الدول المختلفة.[2]

---

[1]–محمد أحمد السريتي، "**التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى الدار الجامعية، مصر،2009،ص ص8،7.

[2]– مختار رنان، "**التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص6.

ولقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستنا، فقد عرفت تاريخياً بأنها تمثل: " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات وواردات".[1]

وتعرف كذلك على أنها:" أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[2]

إذاً فالمقصود بالتجارة الخارجية هو أنها:" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل."[3]

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف للتجارة الخارجية:

"التجارة الخارجية هي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواءا في صورة سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة."

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية. فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى. إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع و إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها و لكن بتكلفة و نفقة يصبح عليها استيراد من الخارج مفضلاً و من هنا تبدو أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة وأنها ترتبط ارتباطا وثيقاً بظاهرة التجارة الدولية.[4]

---

[1]–رائد فاصل جويد،" **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**"، المجلد 5، العدد17، حزيران2013 ، ص1.

[2]–محمد أحمد السيرتي، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3]– حمدي عبد العظيم،" **اقتصاديات التجارة الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2000، ص13.

[4]–عبد الرحمان روابح،" **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصاديفي ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة" دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000–2010)**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012–2013 ، ص91.

وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على البحث في هذه الظاهرة، فوفقاً لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث، حيث أبرز و من تبعه من الاقتصاديين الكلاسيك مزايا. الأخذ بها،أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل معين واحد يتقنه جيداً، فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية.

ويؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتماً سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى.والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستوى رفاهيته الاقتصادية فلماذا لا تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول.[1]

ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل التالية:

1. **لا تستطيع أي دولة أن تعتمد** على نفسها كليا نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وهذا ما سبق شرحه.
2. **التخصص الدولي:** كما سبق الذكر أن الدول لا تستطيع أن تعتمد عل نفسها كليا في إشباع حاجات أفردها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك وجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.
3. **اختلاف تكاليف الإنتاج:** إن التفاوت الكبير في تكاليف الإنتاج بين الدول يعد دافعا للتجارة بينها وخاصة في الدول التي تتمتع بما يسمى باقتصاديات الحجم. فهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج لسلعة في دولة معينة في الوقت الذي ترتفع في دولة أخرى تنتج بكميات غير وفيرة وهذا ما يكسب الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
4. **اختلاف المستوى التقني:** يتباين الأسلوب الإنتاجي و المعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا بحيث يؤثر على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد بشكل كبير، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها تتخصص في إنتاج المواد الأولية والخدمات مثل: النفط، والمعادن و القطن غير أنه لابد من الإشارة إلى أن مستوى التقنية لأي بلد لا يقف عند حد معين، بل يتغير نتيجة للعوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والفكرية فالدول المستوردة للتقنية في وقتها قد تصبح في يوم من الأيام مصدرا لها كما حدث في اليابان.

[1]– شقيري نوري موسى و آخرون،" **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان، 2012،ص14.

5. **اختلاف ظروف الإنتاج:** ذلك بأن بعض المناطق ذات الطابع الموسمي تصلح لزراعة القهوة والموز...الخ. فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتوجات الزراعية وتستورد باقي المنتجات التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يوجد في الدول ذات المناخ الملائم لإنتاجه.
6. **اختلاف الميول وأذواق:** حيث أن المستهلكين يسعون دوما للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة حتى وإن وجدت خارج بلدهم الأصلي، وتزداد أهمية هذا العمل مع زيادة الدخل الفردي في الدول.[1]

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتبادلة مع بعضها البعض، من أجل تخصيص مواردها المحدودة.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النظريات التي فسرت ظهور التجارة الخارجية من بينها:

أولاً: النظرية الكلاسيكية.

نشأت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين و آرائهم المنادية بضرورة تدخل الدولة بفرض قيود على التجارة الخارجية، وفي هذا المناخ جاءت النظرية الكلاسيكية حاملة لواء الحرية الاقتصادية، و أقرت مبدأ حرية التجارة الخارجية من خلال بيان مساوئ تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية و ترتيب عناصرها الرئيسية مبينة أن قوة الدولة لا تقاس بمقدار ما تكتنزه من ذهب و فضة ، و إنما بما لديها من ثروة حقيقية تتمثل في قدرتها الإنتاجية، و مركزة على رفاهية الأفراد من المواطنين أكثر مما ركزت على فكرة السيادة للدولة.[2]

ومن أهم روادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.

1. **نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث).**

يعتبر آدم سميث أول من حاول البحث عن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة وقرر أن سببها هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح مفسر يقرر بأن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة. وذلك بناء على عدة افتراضات أساسية:

---

[1]– موسى سعيد مطر وآخرون،" **التجارة الخارجية** "دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص17.

[2]– بودية فاطمة، "**تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية**"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010–2011، ص16.

- ✓ المنافسة الكاملة
- ✓ التوظيف الكامل
- ✓ الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي
- ✓ تماثل الأذواق

مفهوم الميزة المطلقة: تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى، يتحقق ذلك عن طريق:

_ قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى

_إنتاجية الفدان من سلعة ما في دولة ما أكبر من غيرها من الدول الأخرى

_إنتاج كمية أكبر من سلعة ما باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.[1]

ولتوضيح هذه النظرية يفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، كل منهما يستطيع إنتاج سلعتين هما القمح والبن وأن إنتاجية الفدان في كل منهما كانت على النحو الموضح في الجدول:

جدول رقم (1) إنتاجية الفدان بالطن في الدولتين:

	البن	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	01	04
البرازيل	03	02

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، ص31.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا ما يلي:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح، لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من البرازيل.
- أن البرازيل لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن، لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية.
- تقوم بين الدولتين تجارة دولية، بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما، حيث تتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج وتصدير القمح، وتتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن.

[1]– السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص،30،29.

*الفدان: وحدة قياس المساحة 1فدان =(60*70) =4200 م2 أي 0.42هكتار

عبدالله باشا ،النوافذ الفكرية للمكاتب المصرية . الطبعة الرابعة المطبعة الكبرى الأميرية ،،بولاق مصر،1893 .ص15.

يتضح مما سبق، أن قانون الميزة المطلقة يقرر أن دولة ما (أ) يكون لديها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما (س) بالمقارنة بدولة أخرى (ب) إذا كانت كمية محدودة من عوامل الإنتاج (عمل، رأس المال، الأرض) في الدولة (أ) بإمكانها إنتاج كمية أكبر من السلعة (س) بالمقارنة بإنتاجية نفس كمية الموارد في الدولة الأخرى (ب) من نفس السلعة.[1]

ومن خلال النموذج الذي قدمه " آدم سميث" فإن كل دولة ستكسب من التجارة إذا تخصصت في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها واستيراد السلع الأخرى، التي تتمتع الدولة الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها.

فالتجارة الدولية في رأي " آدم سميث " تقوم بوظيفتين هامتين هما:

- التجارة الخارجية تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذو نفع أكبر.
- تتغلب التجارة الخارجية على ضيق السوق المحلي وهذا نتيجة تقسيم العمل إلى أقصاه، وترفع من إنتاجية الدول المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

يتضح مما سبق أن آدم سميث وفي عرضه للمكاسب المحتملة من التخصص في التجارة تمكن من دحض وإبطال دعامة التجاريين بتقييد التجارة والتبشير باعتناق مذهب حرية التجارة برغم من ذلك فقد ترك تحليله الكثير من الأسئلة بدون إجابة ومن أبرزها ماذا لو لم تحرز الدولة أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة وإلى أي حد يمكن لمثل هذه الدولة أن تشارك في التجارة؟

وقد أثار هذا السؤال واحد من أشهر الاقتصاديين هو " **دافيد ريكاردو**" والذي أثبت أن أساس التجارة (المكاسب المحتملة) قائم حتى وإن كانت إحدى الدول المشتركة في التجارة لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.[2]

فأتى ريكاردو ليجيب عن التساؤل في نظريته عن التجارة الدولية و التي عرفت باسم نظرية التكاليف النسبية (التكاليف المقارنة) « La théorie des couts comparatifs »

---

[1]– السيد محمد أحمد السريتي ، نفس المرجع، ص، ص،32،31.

[2]–خالد محمد السواعي، "**التجارة الخارجية: النظرية و تطبيقاتها**" ، عالم الكتب الحدث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى ، 2010، ص71.

2. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو.

وتتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً، أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.[1]

ولتوضيح ذلك قدم ريكاردو مثالا عدديا لشرح نظريته فأفترض وجود دولتين هما: إنجلترا والبرتغال، تنتجان سلعتين هما: المنسوجات والخمور. ونفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل هي:

الجدول (2): نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة.

الدولة	النبيذ	النسيج
البرتغال	80	90
إنجلترا	120	100

المصدر: مرجع سبق ذكره.اقتصاديات دولية"، ص34.

ووفقاً لريكاردو فإنه إذا كانت البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجها المطلقة في إنجلترا، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج الخمور فيها.(أي في البرتغال) أقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات. وإذا كانت التكلفة المطلقة لإنتاج العينيتين في إنجلترا أكبر من التكلفة المطلقة إنتاجهما في البرتغال، فإن التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات فيها (أي في إنجلترا) أقل من التكلفة النسبية لإنتاج الخمور، وعليه يكون من مصلحة البرتغال وفق هذا المثال–أن تتخصص في إنتاج الخمور وان تعتمد على إنجلترا في تزويدها بالمنسوجات. كما أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات وتعتمد على البرتغال في تزويدها بالخمور.

ومما هو جدير بالذكر، أنه إذا تساوت التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولتين فلن تكون هناك فائدة من التخصص وقيام التجارة بينهما.على أنه إذا كان ريكاردو قد أوضح الحد الأعلى والحد الأدنى لمنطقة التبادل، فإنه لم يحدد الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية التي بها تتوزع فوائد تقسيم العمل بين دولتين. وهذا ما تناوله " **جون ستيوارت ميل" في نظرية القيم الدولية.**[2]

[1]– محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا،" **اقتصاديات دولية** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى ، 2009، ص33.

[2]– مرجع، سبق ذكره ص، ص،38،34.

3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

قام ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو بدراسة موضوع القيم الدولية « International values ». أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة أخرى. وقد استخدم "ميل" مثلا يمكنه من إيضاح نسبة التبادل. فبدلا من تثبيت كمية الإنتاج من السلعتين في كل من الدولتين بتكاليف مختلفة كما فعل ريكاردو في المثال الذي قدمه. فإن "جون ستيوارت ميل " افترض ثبات كمية العمل في كل من الدولتين وجعل الكمية المنتجة من السلعتين تختلف. وبذلك فإن مثال "ميل" قائم على أساس الميزات النسبية أو على أساس الكفاية النسبية للعمل مقابل مثال " ريكاردو " في التكاليف النسبية.

وقد قدم "ميل" المثال الموضح في الجدول التالي:

الجدول (3): مقدار العمل المستخدم في الدولتين

الدول/السلع	الصلب (طن)	القمح (طن)
بلجيكا	20	20 (طن) قمح صلب
فرنسا	10	15

المصدر: سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية.الطبعة الأولى.2001.ص71.

فبنفس مقدار العمل فإن كل من بلجيكا وفرنسا تنتج كميات مختلفة من الصلب والقمح. فبلجيكا لها ميزة مطلقة في إنتاج كل من السلعتين (2 طن من الصلب مقابل 10 و 20 طن من القمح مقابل 15) و لكن بلجيكا لها ميزة نسبية ملحوظة في إنتاج الصلب (20/20 = 2: 1 مقابل 10/20=2 :1.5).

أما فرنسا فإنها أقل تخلفا في إنتاج القمح و بالتالي فإن لها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة– فالذي يحدد تخصص الدولة في إنتاج السلعة هو الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج سلعة ما.[1]

وخلاصة تحليل جون ستيوارت ميل يتجسد فيما يلي:

- عند قيام التجارة بين دولتين في السلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على سلعة التي تنتجها الدولة الأولى.
- طالما أنه من غير الممكن تقرير قاعدة عامة للأذواق واحتياجات المستهلكين، فإنه من غير الممكن القول مقدما عند أي نسبة سيمكن تبادل السلعتين، إلا أنه طالما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى

[1]– سامي خليل، "**الاقتصاد الدولي** "، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،2001، ص ص،71،70.

- لنسبة التبادل (نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين) فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة. وبمعنى آخر، فإن معدلات (نسب). التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.
- سيعتمد موقع معدلات (نسب) التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذا على مرونة هذا الطلب. فمن ناحية، إذا كان طلب إحدى الدولتين على سلعة التي تنتجها الدولة الثانية (عند ثمن معين) كبير في حين أن طلب الدولة الثانية على سلعة التي تنتجها الدولي الأولى (عند نفس الثمن) قليل فستميل شروط التجارة لصالح الدولة (الثانية والعكس صحيح).
- يكون لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية.[1]

ثانيا: النظرية النيو كلاسيكية.

يرجع ظهور فكرة النظرية النيوكلاسيكية في تفسير هذا الاختلاف " **اختلاف النفقات النسبية** " على توجيه الانتقاد إلى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل، وبصفة عامة فإن هذه النظرية تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما:

- درجة وفرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة
- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

1. نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هكشر – أولين):

جاءت مساهمة هكشر–أولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية التي ابتدأت بما خلصت إليه هذه الأخيرة لشرح العوامل التي تفسر الاختلافات في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية.[2]

يرى هكشر أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكتسبها كل بلد من تصدير السلع التي يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها مبينا أهمية جانب العرض و اختلاف دوال الإنتاج للسلع بين الدول في تفسيره لأسباب التجارة الدولية، ثم قام تلميذه " أولين" بتنقيح هذه الفرضية التي اعتمدها" هكشر" معتبرا أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج عند إنتاج السلع شيء بديهي، والمهم هو تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي مكان في العالم، كما أضاف بعض العوامل المرتبطة بطلب المستهلكين، و بناء على هذا قرر أولين أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين و التي قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر.

---

[1]– محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره ، ص ص،42.43.

[2]– عريبي مريم ،"**آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية**،" رسالة ماجستير، اقتصاد دولي و التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013–2014، ص 08.

خلاصة القول أن نظرية هكشر – أولين قد أعزت أسباب قيام التجارة الدولية إلى اختلاف في الوفرة و الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تستخدم عامل إنتاجي (الأرض، العمل ، و رأس المال) الذي يتوفر بكثرة على إقليمها، أما في حالة تساوي البلدين تماما في وفرة عوامل الإنتاج و هناك إمكانية قيام التجارة بينهما طالما أنه من الممكن وجود حالات اختلاف في الطلب بين البلدين و الراجع إلى اختلاف صورة توزيع الدخل القومي و أذواق المستهلكين و هذه حسب الفرضيات التي بني عليها كل من هكشر – أولين نظريتهما.[1]

2. الاختبار التجريبي لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج (لغز ليونتيف):

لقد جاء ليونتف الاقتصادي الأمريكي من أصل روسي ليقوم بدراسة تطبيقية مؤكدا على الإقناع بالنتائج و التوصيات التي انتهت إليها الدراسات التحليلية لنموذج هكش – أولين، و كانت هذه الدراسة عبارة عن تطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات و وواردات الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة رأس المال و نذره في عنصر العمل، و استخدم ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة هي:

أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول أخرى إنما تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.[2]

وكانت النتيجة التي توصل إليها ليونتيف بعد إجراء دراسته تتعارض مع منطق نظرية هكشر–أولين حيث توصل إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعا كثيفة العمل وتستورد سلعا كثيفة رأس المال ولذلك فقد عرفت هذه النتيجة " **بلغز ليونتيف**".

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

ظهر هذا الاتجاه كتيار جديد يقوم بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلافا للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة، وهو يعمل على الاستعانة بالأساليب و الأدوات العلمية متجاهلا الفروض غير الواقعية التي طرحتها هذه النظريات، ومن بين هذه النظريات نجد نظرية ستيفان ليندر و التبادل الدولي، نظرية فرنون و دورة حياة المنتج، نظرية بوسنر (1961) و نظرية جونسون و الديناميكية

[1]– عريبي مريم ، نفس المرجع، ص08.

[2]– علالي مختار، "**آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر**"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014–2015 ، ص33.

للتبادل الدولي، وهذه النظريات جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث و التطوير و أهمية بالنسبة لقطاع التجارة الدولية و هي بذلك تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي و نمط التجارة الدولية.[1]

وعليه سوف نتطرق إلى أهم النظريات التالية:

1. نظرية التبادل الدولي كأساس لتفسير قيام التجارة الدولية:

لقد اهتم الاقتصادي ستيفان ليندر بالتجارة الدولية في إطار ديناميكي، بحيث ركز على الوضع الاقتصادي وآثاره على التبادل الدولي واعتبر الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة، كما اعتبر أنه من الخطأ افتراض قيام التجارة الدولية بين دول متجانسة مميزا بين الدول التي يمتاز اقتصادها بالدرجة عالية من القدرة على إعادة التخصيص ودول أخرى غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد.

يفرق ليندر عند تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية ومنتجات الأولية وحسب رأيه فإن الأولى تقوم بين دول لا يوجد فيما بينهما اختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج، أما الثانية فتقوم بين الدول النامية والمتقدمة وترجع إلى عوامل أكثر محددة من نسب عوامل الإنتاج ويتم تبادل المنتجات الأولية حسب ليندر طبقا للميزة النسبية التي تتحدد بتوفير المواد الأولية في الدول النامية

ونذرتها في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فيمكن أن تكون الميزة النسبية مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة ولذا يعتبر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحلية.

ويستعمل ليندر مفهوم (كثافة التجارة) مقياسا لحجم التجارة بين الدول، حيث يرى كلما تشابه هيكل الطلب بين البلدين كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة ولهذا تمثل الفروق في متوسط الدخل بين الدول عقبات أمام التجارة المحتملة، فالسلع التي تنتج بكفاءة في بلد ما لا تكون مطلوبة في بلد آخر بسبب اختلاف متوسط الدخل وما يترتب عنه من اختلاف في هيكل الطلب.[2]

2. نظرية الفجوة التكنولوجية:

أوضح "بوسنر" (posner) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد

---

[1]– عبد الغفار غطاس و آخرون، " **آثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2011)**، مجلة الباحث، العدد15، 2015، ص284.

[2]– عريبي مريم ، مرجع سبق ذكره،ص11.

دوليا. وبما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو دول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر على حساب الدول النامية حيث أن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.[1]

واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

أ. **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.

ب. **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفضل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية، حث تشارك الدول النامية في الإنتاج.[2]

وحسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة التكنولوجية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدولة النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج.

3. نموذج دورة حياة المنتج:

يعتبر هذا النموذج أكثر امتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية،الذي تم تقديمه من طرف الاقتصادي ريمون فرنون سنة 1966، ووفقا لهذا النموذج فإنه عادة ما يتطلب رؤوس أموال وعملا على المستوى عال من المهارة الإنتاجية. وعندما يكتمل المنتج ويصبح ناضجا ويحوز على قبول إجمالي فإنه يصبح نمطيا، أي يصبح من الممكن إنتاجه بواسطة وسائل إنتاجية عامة لعمال أقل مهارة، وعليه فإن الميزة النسبية في إنتاجه تنتقل من الدول المتقدمة والتي قدمت في الأصل هذا النموذج، إلى الدول أقل تقدما حيث يكون العمل نسبيا أرخص، وقد يكون ذلك مصحوبا بواسطة استثمارات أجنبية مباشرة من الدول المخترعة إلى الدول ذات الأجور المنخفضة.[3]

حيث أن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تتحقق للدولة ومن خلال المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج، وقسم هيرش مراحل دورة المنتج إلى:

---

[1]– محمود يونس محمد ،" الاقتصاديات الدولية " ، الدار الجامعية، مصر،2007،ص84.

[2]– فيلح حسن خلف، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص87.

[3]– سامي خليل، "مرجع سبق ذكره، ص261.

أ. **مرحلة المنتج الجديد:** يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى. النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة وبالذات المهارات العلمية.

ب. **مرحلة النمو:** وذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات وبالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.

ت. **مرحلة النضج:** حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، ويتمتع بصفة الثبات والاستمرار.[1]

وحسب نموذج دورة حياة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما والتي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر الميزة النسبية في إنتاجه بين الدول.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا. فلو نظرنا إلى دول غرب أوروبا التي يزيد عدد سكانها عن 320 مليون نسمة لوجدناها تعيش على مساحة محدودة نسبيا من الأرض أي الموارد الطبيعية المحدودة، مما جعلها في حاجة إلى التعاون مع دول العالم أخذا وعطاء، ولما كانت دول غرب أوروبا لا يمكنها العيش بدون تجارة دولية. وإذا كانت المساحة الأرضية ذات الموارد المحدودة نسبيا لدول غرب أوربا هي السبب في اعتمادها على التجارة الخارجية، فلم تمنع المساحة الأرضية الشاسعة للولايات المتحدة الأمريكية ذات الموارد المتعددة والمنتجات المتنوعة من اعتمادها بشكل أساسي على التجارة الخارجية.

ويمكن النظر إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يلي:

1. تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية ما له من آثار على الميزان التجاري.[2]
2. التجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية

[1]– فيلح حسن خلف، " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، مرجع سابق، ص84.

[2]– السيد محمد أحمد السريتي، "**التجارة الخارجية**"، مرجع سبق ذكره، ص09.

البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[1]

3. التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من العملات الصعبة، بما أن عمليتي الاستيراد و التصدير تتمان خارج الحدود الوطنية و بعملات مختلفة عن طريق الرفع من حجم الصادرات، فارتفاع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات ينتج عنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي تشغيل الطاقات العاملة المعطلة و زيادة الدخل الوطني، و ذلك ينعكس بصورة مباشرة وإيجابية على المستوى المعيشي و القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن عملية استيراد منتجات أو خدمات معينة يكلف إنتاجها محليا مبالغ كبيرة جدا يسمح إذن باقتصاد هذه التكاليف و الحصول عليها بتكلفة أقل.
4. إن أهمية التجارة الخارجية يمكن أن يلمسها العون الاقتصادي، سواء كان مستهلكا نهائيا أو وسيطا (المنتج) وهذا الارتباط الوثيق و الكبير للنشاط الاقتصادي بالسوق الخارجية، و التي تعكس الترابط الوثيق بين اقتصاديات مختلف الدول.[2]

[1]– رثاد العصار وعليان الشريف،" **التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر، عمان، 2000، ص13.

[2]– فاطمة الزهراء بن زيدان، " دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية،" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011–2012، ص ص04،03.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية

تشكل التجارة الدولية الهدف والوسيلة للاقتصاد العالمي الجديد، و لاشك أن الدور الذي تلعبه هذه التجارة في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى، فكان للاتجاهات الحديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تخفيض أو إلغاء القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية.

ومنه سوف نتطرق إلي أهم الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية من خلال ما يلي:

المطلب الأول: المؤسسات المنظمة للتجارة الخارجية

ومن أهم هذه المؤسسات نجد:

1- منظمة التجارة العالمية:

يعد الحديث عن منظمة التجارة العالمية بالغ الأهمية، ولذلك سنرى أن منظمة التجارة العالمية ما هي إلا امتداد لاتفاقية الجاتGATT ، الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة.

فكانت هذه المنظمة أهم إنجاز جولة أرغواي Uruguay وهو تحويل GATT إلى منظمة دولية، حيث كانت الجات قبل جولة أرغواي مجرد اتفاقية بين مجموعة دول تهدف إلى تحرير التجارة الدولية، وكانت مزوده بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقية، فلم تكن الجات منظمة دولية بالمعنى المعروف. وكانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية، وكانت هذه أكبر نقطة ضعف في بنيان الجات، ولذلك عملت جولة أرغواي على تدارك هذا القصور فأنشأت منظمة تجارة العالمية لتحل محل الجات في أوائل 1995.

وبذلك فإن منظمة التجارة العالمية تعتبر بمثابة الضلع الثالث الذي كان ناقصا في اتفاقية بريتونوودز بالولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت عام1944، وتمخضت عن إنشاء صندوق النقد الدولي، لتنظيم العلاقات المالية الدولية، وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية[1].

فإن هذه المنظمة ستكون المسؤولة عن تنظيم التجارة الدولية، وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة وهي تمارس مسؤولياتها هذه، اذ تقوم بتيسير تنفيذ ومتابعة الاتفاقات المبرمة في نطاق تلك الاتفاقية مع مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتعمل على تهيئة الأطراف القانونية اللازمة للتفاوض، كما يتضمنه من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات كما يمكن تقوم بوضع محاور التعاون

[1]- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، ص 152.

المختلفة بينها وبين المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، للتوصل إلى درجة عالية من التنسيق في مجال رسم السياسة الاقتصادية العالمية.

ويمكن تعريفها : هي إحدى المنظمات الدولية التي تم إنشائها في عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة ورفع القيود الجمركية والحماية التي تقدمها الدول لصناعاتها، وتطبيق قوانين الملكية الفكرية، وتعتبر هذه المنظمة هي الوريث القانوني لاتفاقيات (الجات)[1].

2-منظمة الجمارك العالمية:

بدأ تاريخ المنظمة العالمية للجمارك في عام 1947 عندما وافقت "الحكومات الأوروبية" (ثلاثة عشر) المتمثلة في لجنة التعاون الاقتصادي الأوروبي على تشكيل مجموعة لدراسة إمكانية إنشاء واحد أو أكثر من الاتحادات الجمركية الأوروبية استنادا إلى مبادئ "الاتفاق العام" بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

فكان تعريف منظمة الجمارك العالمية أنها "منظمة حكومية دولية مستقلة معترف بها كصوت لمجتمع الجمركي العالمي وبالتالي فهي الوحيدة حصرا لتمثيل الجمارك وهي مركز عالمي للخبرات الجمركية" وهي أيضا المنظمة الدولية الوحيدة ذات الاختصاص في المسائل الجمركية تتمثل رسائلها في تعزيز فعالية وكفاءة إدارة الجمارك[2].

من خلال أدوات قانونية دولية بتنسيق النظم الجمركية والاتصال الفعال بين الدول الأعضاء ولتحقيق هذه الرسالة، تعد المنظمة وتدير مختلف العهود الدولية والأدوات والمعايير للتنسيق، والتطبيق الموحد للأنظمة والإجراءات الجمركية المبسطة والفعالة التي تحكم حركة السلع، والأشخاص ووسائل النقل العابرة للحدود، كما توفر المنظمة بناء القدرات والمساعدة الفنية للأعضاء، ووسائل تدعم جهود التحديث.

[1]- سمير لقماني، منظمة التجارة العالمية دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004عمان، الأردن، ص 20.

[2]- طارق علي العزب، منظمة الجمارك العالمية، معهد النقل الدولي واللوجستيات، 2012، ص، ص 5-9.

عمل منظمة الجمارك العالمية المتعلق بتيسير التجارة:

يعني تيسير التجارة في إطار منظمة الجمارك العالمية وهو تجنب القيود التجارية التي لا داعي لها، فاعتقدت منظمة الجمارك العالمية بأن هذا يمكن تحقيقه بتطبيق الأساليب والتقنيات الحديثة وزيادة جودة الضوابط على نحو منسق عالمي فكانت اتفاقية " كيوتو" لتنسيق الإجراءات الجمركية، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1974، ثم أعقبتها اتفاقية "كيوتو" المعدلة في عام 1999. هي المقر الرئيسي لتسيير التجارة المنظمة للجمارك العالمية[1].

3-غرفة التجارة الدولية CCI :

أنشئت غرفة التجارة الدولية عام1919على يد وزير التجارة الفرنسي أنداك اتين كليمونتل، لإيجاد تنظيم عالمي يمثل فيه جميع أصحاب الأعمال ليدافع عن مصالحهم ويمثلهم لدى الحكومات والمؤسسات الدولية.

كانت الغرفة في بداياتها تمثل شركات تنتمي إلى بضعة بلدان، لكنها ومع تطورها عبر السنين عززت تمثيليتها. وتضمن الغرفة حاليا أعضاء منتسبين ينحدرون من أكثر من 120 بلد في العالم. وتتوفر على هيئات تمثيلية وطنية في أكثر من 90 بلد عضوا في الغرفة، كما يوجد مقرها الرئيسي في العاصمة الفرنسية "باريس".

وتضم هذه الغرفة 11 لجنة قطاعية وهي : لجنة السياسة التجارية والجمارك وتسيير التجارة، ولجنة الضرائب الدولية، ولجنة التسويق والدعاية والتوزيع، ولجنة البيئة والطاقة، ولجنة التقنيات والممارسات المصرفية، ولجنة الاقتصاد الرسمي، ولجنة الملكية الفكرية، ولجنة مسؤولية المقاولات ومحاربة الرشوة، ولجنة قانون المنافسة، ولجنة التحكيم وفض المنازعات، ولجنة القانون وممارسات التجارة الدولية[2].

أهدافها :

- ✓ فضلا عن مهامها. التمثيلية للشركات لدى مختلف المؤسسات الدولية المؤثرة في الشأن الاقتصادي، تسعى غرفة التجارة الدولية إلى تشجيع المبادلات التجارية والاستثمارات بين البلدان ودعم المقاولات لمواجهة تحديات العولمة.
- ✓ وتعمل الغرفة على تسيير التجارة الدولية وحماية مصالح الشركات، من خلال حث الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز الترسانة القانونية والتشريعية المؤطرة للعمليات التجارية والمالية والاستثمارات، والإسهام في تقديم مقترحات تستجيب لتطلعات الفاعلين الاقتصاديين الدوليين.

[1]- مرشد تنفيذ تيسير التجارة unece موجود على الموقع الإلكتروني :WWW.itcilo.org على الساعة 23:00 يوم 11-04-2018.

[2]- متواجد على الموقع الإلكتروني WWW.accduscussion.com على الساعة 15:00 يوم 13-04-2018.

- ✓ كان لغرفة التجارة الدولية دور مهم في إرساء مجموعة من القواعد الدولية المرجعية في عدة مجالات مثل الأعراف والممارسات الموحدة للإعتمادات المستندية التي رأت النور عام 1933 ولا تزال المصارف الدولية تعمل بها.
- ✓ وفي عام 1936 أصدرت الغرفة دليلها المرجعي للمصطلحات التجارية الدولية الذي يعتبرها مرجعا دوليا معترفا به في مجال تحديد المسؤوليات الملقاة على عاتق كل من البائع والمشتري إزاء كل معاملة تجارية ذات صيغة دولية ويتم تحديث هدا الدليل بشكل مستمر ليوافق متطلبات ومستجدات كل مرحلة.
- ✓ تساهم غرفة التجارة الدولية في فض النازعات المتعلقة بالصفقات الاقتصادية بين الشركات من خلال هيئتها التي استحدثتها للتحكيم في المنازعات ذات الطابع الاقتصادي وتساعد الهيئة الدولية للتحكيم في تسوية هذه المنازعات بشكل ودي دون الحاجة إلى القضاء لتجنب التعقيدات والنفقات المرتبطة بالتقاضي أمام المحاكم.

وفي الأخير ترى غرفة التجارة الدولية مند تأسيسها أن تشجيع التجارة الدولية هو السبيل الأكثر فعالية لتعزيز الازدهار والسلام العالمي وهي تنظر بذلك إلى نفسها باعتبارها طرفا فاعلا في مجال إحلال السلام بين الأمم[1]

4 –مركز التجارة الدولية.

هو عبارة عن وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة وتتمثل مهمة المركز في زيادة قدرة القطاع الخاص على التنافس لاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMES) عن طريق بناء القدرة على التصدير والحد من تكاليف الصفقات التجارية وترسيخ مبدأ التكامل الإقليمي عبر تدابير تسيير التجارة التي لها تأثيرات مهمة على قدرة الدولة التنافسية في مجال التصدير.

وبصفته وكالة معيبة بالمعونة لصالح التجارة 100% وبفضل التفويض الممنوح له من منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، يحتل مركز التجارة الدولي موقعا فريدا يتيح له الاضطلاع بدور أساسي في تقديم الخدمات بناء القدرات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية بالتصدير، وتحديدا في الدول الأقل نموا بهدف تشجيع التجارة الشاملة والحد من الفقر ويعتبر المركز جهة قيادية في تنمية القطاع الخاص، ويحقق أهدافه من خلال رفع سوية شبكته الخاصة بمؤسسات دعم التجارة ومنظمات تشجيع التجارة حول العالم، وعبر شبكة علاقاته مع مجتمع الأعمال[2].

[1]– موجود على الموقع الالكتروني :www.aljazeera.net على الساعة 16:00يوم 13-04-2018.

[2]– مرشد تنفيذ تسيير التجارة، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: التجارة الالكترونية

أولا : تعريف التجارة الالكترونية ودورها في التجارة الدولية .

1-تعريفها :

تعد التجارة الالكترونية عبارة عن مصطلح حديث صار كثير التداول في الأدبيات المعاصرة وهو يعني: عملية بيع أو شراء أو تبادل منتجات /خدمات أو معلومات عن طريق شبكات الحاسب والانترنيت.

وفي الواقع ليس هناك تعريف محدد للتجارة الالكترونية حتى الآن وذلك بسبب تعدد الجهات والمنظمات الدولية المعرفة لها لذلك ندرج بعض منها :

*تعريف منظمة التجارة العالمية OMC :

عرفتها على أنها أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الالكترونية.

*تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE :

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتشير إلى أن التجارة الالكترونية "تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تمتد بين الشركات الأفراد والتي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات، سواء كانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة، هذا بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية الكترونيا ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية"

*الاتحاد الأوروبي UE :

عرف الاتحاد الأوروبي التجارة الإلكترونية بأنها: "كل الأنشطة التي تتم بوسائل إلكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حدها وبين الإدارات الحكومية".

*وبصفة عامة فإن " التجارة الالكترونية هي كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها شبكة الانترنيت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية كالتزويد بمعلومات (عن طريق شبكة الانترنيت أو شبكات تجارية أخرى) تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا سواء تم التسديد الكترونيا، بصك ورقي، نقدا عند التسليم أو بطريقة أخرى"[1].

[1]- صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر،2014، ص،ص 5-8.

2- دورها في التجارة الدولية.

إن انتشار التجارة الالكترونية في معظم الدول وبصفة خاصة تجارة الانترنيت تساعد على زيادة حجم التجارة الدولية، فلقد ساهم الهاتف والفاكس بالفعل في تطور الاتصالات بين الشركاء التجاريين عبر الحدود الدولية.

ومن ناحية أخرى تؤثر التجارة الالكترونية وخدمات الانترنيت بطريقة غير المباشرة في زيادة حجم التجارة الدولية من خلال تسهيل عملية التجارة الدولية وإدارة الجمارك فضلا عن أن تقديم مستندات التجارة الكترونيا هو القاعدة في عدد من دول العالم، حيث تقدم أكثر من 90% من المستندات الكترونيا في الدول المتقدمة، ويتوقع في المستقبل أن يساعد الانترنيت في تسهيل التجارة الدولية مع تطور التطبيقات الجديدة في هدا المجال.

وتستطيع التجارة الالكترونية والانترنيت أن تسهل الكثير من جوانب التجارة الدولية، فمثلا يترتب على شيوع استخدام أدوات التجارة الالكترونية في إدارة الجمارك على المستوى الدولي تسهيل عمليات التجارة الدولية بشكل كبير ،كما تسهل أيضا عمليات تقدير الرسوم الجمركية التي تصل إلى مبالغ ضخمة على المستوى الدولي حيث وصلت عام 1996 إلى حوالي 350 مليار ولا شك أن تقديم الرسوم الجمركية يحتاج إلى كثير من الوثائق والإدارات ويمكن أن يتيسر بصورة كبيرة عن طريق أدوات التجارة الالكترونية ولعل هذا من أهم آثار التجارة الالكترونية على التجارة الدولية هو تأثيرها على خدمات العمالة الماهرة ومعدل عائدها[1].

ثانيا: الملكية الفكرية.

1- مفهوم الملكية الفكرية:

تعرف الملكية بمفهومها التقليدي أنها حق عيني يرد على شيء مادي منقول كان أو عقار، إلا أن التطور الصناعي والتكنولوجي أثر على الموازين الاجتماعية والمفاهيم العامة، بما فيها المفاهيم القانونية وأصبح بذلك مفهوم الملكية لا يقتصر على كونها حقوق عينية، وإنما ظهر نمط جديد للملكية عرف لدى الفقهاء بالملكية الفكرية وهي "حق الشخص في استغلال واستثثار إنتاجه الفكري"[2].

وأيضا تعتبر الملكية الفكرية(intellectuel property) كل الجوانب التي تتعلق بالناتج الذهني والفكري، شاملة الأعمال الأدبية والفنية، والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري[3].

---

[1]- محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 20.

[2]- خالد شويرب، الملكية الفكرية في ظل منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة بن عكنون الجزائر،2002-2003، ص1.

[3]- عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار – عرض تجارب دولية-، رسالة ماجستير، كلية حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص 4.

كما أن للملكية الفكرية حقوق وهي تلك الحقوق التي ترد على المنجزات العقلية، وتمنح للمستفيد منها حقين أولهما حقا أدبيا يتجسد في حق الشخص في نسبة إنتاجه الفكري إليه وهو حق يليق بشخصية المبدع ويترتب على كونه من الحقوق الشخصية أنه غير قابل للتقويم بالمال أو التصرف فيه أو الحجز عليه، والحق الثاني من الحقوق الفكرية هو حق الشخص في الاستفادة ماليا من إنتاجه، الذهني وهو ما يسمى بالحق المادي ويعرف هذا الأخير أنه "حق استئثار مؤقت باستغلال ثمرة هذا الإنتاج أي الاستفادة منه ماديا".

لأن الحقوق الفكرية لها قيمة اقتصادية ومالية مهمة، اختلف الفقه حول الطبيعة القانونية لهذا النوع من الحقوق خاصة، وأنه جرى تقسيم الحقوق المالية إلى نوعين حقوق عينية وحقوق شخصية، ولأن تطور الحياة في مختلف نواحيها قذف بحقوق جديدة تقع على أشياء معنوية لتعلقها بإنتاج الفكر، حاول جانب من الفقه على رد هذا النوع من الحقوق إلى قسم الحقوق الشخصية، يرى بعض الفقه أنه من الصعب تحديد طبيعة الحقوق التي ترد على أشياء مادية كونها تشبه الحقوق الشخصية لسبب طابعيها غير المادي وفي نفس الوقت تشبه الحقوق العينية كونها قابلة للاحتجاج بها على كافة. وعليه فلا مانع من اعتبار تلك الحقوق من قبيل حقوق الملكية، لأن الأشياء المادية والمعنوية على سواء تصلح لأن تكون محلا للملكية[1].

تعتبر حقوق الملكية الفكرية من الظواهر التي تشغل اهتمام كبير من دول العالم وبالتالي :هي عبارة عن الحقوق التي تكلفها الدولة والتي تساندها لعدد محدد من السنوات لمنع غير المرخص لهم من الاستخدام التجاري لفكرة جديدة يمتلكها شخص أخر أو جهة أخرى.

وهي كذلك كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى ابتكار في المجلات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية[2].

ومنه فإن أهمية الملكية الفكرية تأتي من أهمية حقوقها الحقوق المترتبة عنها في تطوير الدول، وعليه كانت الملكية الفكرية من أهم المسائل التي رافقت تطور النظام الاقتصادي الحديث والتجارة الدولية ونظرا لهذه الأهمية فقد سعت معظم الدول وبخاصة المتقدمة منها إلى اكتساب الملكية الفكرية ضمن السياسات الوطنية باعتبارها أداة رئيسة في تنمية المجتمعات.

[1]– بن دريس حليمة، حماية حقوق الملكية الفكرية في االتشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013–2014، ص ص1–3.

[2]– عائشة موزاوي، ، مرجع سابق، ص 3.

المطلب الثالث: التكتلات التجارية الحديثة

أولا: أمثلة عن أهم التكتلات التجارية .

شهد العالم خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين قيام مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ساهمت بشكل كبير في التفاعلات الاقتصادية والدولية واحتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية باعتبارها الحل الأنسب لمواجهة مشاكلها الاقتصادية والتي أفرزتها ظاهرة العولمة الاقتصادية ومن أهم هذه التكتلات نجد.

1- الاتحاد الأوروبي (EU) :

يمثل مشروع أوروبا الموحدة محاولة لتحقيق أهداف معاهدة روما التي تضمنت في ديباجيتها تصميم الدول الأوروبية على إرساء اتحاد قوي ودائم بين شعوب أوروبا، وعزمها على توفير التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المشتركة عن طريق العمل المشترك لإزالة الحواجز التي تقسم أوروبا وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فان المعاهدة أكدت على أن الجماعة تحقق أهدافها عن طريق إنشاء سوق مشتركة، والتنسيق المتزايد للسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء هذا فضلا عن تشجيع التنمية المتقاربة للأنشطة الاقتصادية بين الدول الأعضاء والتوسيع المتوازن والمستمر والارتفاع المتزايد لمستوى المعيشة، وتحقيق علاقات أوثق بين دول الأعضاء[1].

و من ناحية أخرى، فان المشروع يتضمن في ثناياه محاولة تجاوز العقبات التي وقفت في سبيل تحقيق هذه الأهداف، خلال العقود الثلاثة التي تلت التوقيع على معاهدة روما، والتي أدت في النهاية إلى الاستقرار ورفع الحواجز بين الدول الأعضاء وإن أخذت أشكالا جديدة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا ضخما استقطب أنظار العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية من ناحية، ونموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على الصعيد الأوربي تأكد تفوقه طيلة نصف قرن من الزمن من ناحية أخرى، وقد مر الاتحاد الأوربي بعدة مراحل أو محطات إلى أن وصل إلى ما هو عليه.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشتركة الدولية : من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 52.

2-منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) :

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي، ولا تقتصر على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة وإنما تجاوزات السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا ونجد قيام هذه المنطقة أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة مغلب فترات القرن العشرين، أما خلال العقدين الأخيرين من هذا الأخير فقد تحولت الولايات المتحدة إلى الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول من بينها اتفاقية النافتا.

حيث رمت هذه المنطقة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

أ- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي.

ب- رفع القدرة التنافسية لمنشئاتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.

ت- محاولة تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسة الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد في اليابان.

ث- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة.

ج- تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

ح-إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات التي قد تحد بين دول الأعضاء[1].

3-مجموعة دول جنوب شرق أسيا (ASEYAN) :

تأسيس هذا التكتل كان عام 1967 وهو التكتل الاقتصادي الوحيد الواضح المعالم في أسيا ويهدف هذا التكتل في بدايته إلى إقامة منطقة حرة وذلك كمقدمة لتكوين مجموعة اقتصادية أسيوية واسعة، معتمدة على أرضية اقتصادية وتكنولوجية يتوقع لها أن تفوق أوروبا وأمريكا وبذلك تصبح القوة الأولى كأكبر سوق في العالم.

فيما يتعلق بالدول المشكلة لهذا التكتل فهي عشرة دول "الصين -تايلند- ماليزيا- سنغافورة - إندونيسيا - اليابان - التايوان- هونغ كونغ- الفلبين - كوريا الجنوبية" [1].

[1]- محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، (النظرية والتطبيق)، ط1 ،الدار الجامعية، 2010-2011، ص 155.

4-مجموعة الأبيك (المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي) (APEC):

تضم مجموعة الأبيك 21 دولة هي "الولايات المتحدة الأمريكية -كندا- المكسيك- التشيلي - الصين - كوريا الجنوبية -سنغافورة - إندونيسيا - اليابان - التايوان- هونغ كونغ- الفلبين - أستراليا- التايلاند- مليزيا- بروناي- وبأبواغنا الجديدة."

بلغ الناتج القوي الإجمالي لهذه الدول 22 التريليون دولار في عام 1996بما نسبته نحو 52% من الناتج العالمي، وتستحوذ التجارة الخارجية لهذه الدول على النحو 40% من حجم التجارة الدولية.

ويناقش المنتدى الاقتصادي العديد من القضايا والمقترحات التي تتسم بالطموح من بينها إنشاء وساطة لكل المنازعات التجارية بين دول الأعضاء، والاتفاق على مبادئ تنظيم التجارة والاستثمار فيما بينها وإقامة منطقة لتجارة الحرة تشمل الدول الـ17 بحلول عام 2020.[1]

ثانيا: انعكاسات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على توجهات التجارة الدولية

لقد أثرت التكتلات التجارية على حركة التجارة الدولية من نواحي عدة، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تأثيرها على اتجاهات التجارة الدولية. ويتجلى ذلك من خلال كثافة المبادلات التجارية داخل هذه التكتلات، وفيما بينها.

1- كثافة المبادلات التجارية داخل مناطق التكامل الإقليمي.

قد يعتبر التكامل الإقليمي عادة ظاهرة عفوية تحفزها عوامل عدة، فالقرب الجغرافي والثقافي وحتى روابط تاريخية متوارثة، فمثلا كانت ستعرف المبادلات تجارية بين البلدان الأوربية مستواها الأمثل حتى ولم تبرم معاهدة روما 1957، وقد تظهر النزعة نحو التكتل الإقليمي من خلال تتبع حجم المبادلات التجارية داخل منطقة جغرافية معينة، وهذا على فترة زمنية طويلة والتي يمكن ملاحظتها بشكل قوي في أوروبا الغربية، ماعدا أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا.

2- كثافة المبادلات ما بين مناطق التكامل الإقليمي.

لقد أثرت الاتفاقيات الإقليمية بين الدول بشكل ملفت على الاتجاهات الدولية، فبالإضافة إلى تكثيفها للمبادلات التجارية داخل مناطق الجغرافية، فانه يلاحظ أن التجارة الدولية أصبحت تتم ما بين تكتلات محددة

[1]- نفس المرجع ، ص ص 155-156.

وبالفعل ففي عام 2001 شكلت التجارة ما بين الاتحاد الأوروبي والنافتا والاسيان حوالي 80% من حصة التجارة العالمية[1].

بينما بلغت حصة التجارة العالمية التي تمارس خارج الاتفاقيات التجارية الثلاثة المذكورة سابقا، سوى 16.4% من التجارة العالمية.

بناء على ما سبق، يتضح أن التجارة الدولية تتجه إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة (Intra.régional.Blocs Trade) تابعة للدول المتقدمة الصناعية، وتتم في إطار هذه التكتلات وهذا يعتبر من بين أهم انعكاسات ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، والتي يعتبر الاتجاه الأوروبي أهمها كونه يمثل أكبر كتلة تجارية والمستقطب الأول للتجارة الدولية وبالتالي كان له دور كبير في التأثير على حركة التجارة الدولية[2].

المطلب الرابع : التجارة العادلة وتجارة الخدمات

أولا : تعريف التجارة العادلة وأهدافها

برز مفهوم التجارة العادلة Fair Trade في الفكر الاقتصادي منذ أواخر القرن التاسع عشر كفكرة أخلاقية، في إطار ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي أو الاقتصادي التضامني، كمحاولة للتغلب على غياب العدالة والإنصاف في التجارة الدولية القائمة على مبدأ حرية التجارة وهو الوضع الذي عانى منه صغار المنتجين في دول العالم النامي، ومع ذلك فقد ظل هذا المفهوم مجرد فكرة نظرية أو مثالية على مدى عدة عقود تمتد من الثلث الأول من القرن التاسع عشر حتى نهايته.

تتعدد تعريفات مفهوم التجارة العادلة بتعدد النظرة إلى حقيقة التجارة العادلة نفسها، وذلك قبل الاستقرار على تعريف رسمي معتمد دوليا للمفهوم، فهناك من يرى مفهوم التجارة العادلة Fair Trade يشير إلى : "مجموعة من المبادرات التجارية التي يتم تنفيذها وفق لأهداف ومعايير معينة".

والبعض اعتبرها "حركة اجتماعية منظمة تهدف إلى تخفيف من حدة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق قدر أكبر من المساواة والتكافؤ في التجارة الدولية".

[1]– عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوروبي –، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011–2012، ص ص 69–99.

[2]– عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص 101.

ويعرفها البعض على أنها : "نموذج مبتكر لسلاسل الثورية Supply Chain، يوزع فوائد اقتصادية أكثر عدالة بين جميع أصحاب المصلحة"، أي أنها نموذج بديل للتجارة تم تطويره لمساعدة المنتجين المحرومين في البلدان النامية من خلال تحسين نمط حياتهم عبر شركات تجارية، وتعالج هذه الشركات أوجه التفاوت التجاري في السوق العالمي والتي تشمل على عدم الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، ومعرفة أفضل الأعمال والممارسات البيئية ومصادر الائتمان[1].

وأيضا اتفقت أهم منظمات التجارة العادلة على المستوى الدولي حول التعريف التالي:

- التجارة العادلة هي " شراكات تجارية تهدف إلى إنصاف أكبر في التجارة الدولية، وتساهم التجارة العادلة في التنمية المستدامة بتوفير ظروف تجارية أفضل وضمان حقوق المنتجين والعاملين المهمشين، خاصة في دول الجنوب، وتنخرط منظمات التجارة العادلة مدعومة من طرف مستهلكين بشكل عملي، وفي عمليات التحسيس وتطوير حماة لإحداث تغيرات في قواعد وطريقة عمل التجارة الدولية التقليدية".
- تعرف المنسقة الحكومية بالتجارة العادلة (م.ح.ت.ع) التجارة العادلة: " نظام تجاري تكافلي وبديل لنظام التقليدي، يهدف إلى تحقيق التنمية للشعوب ومحاربة الفقر "[2]

- أهداف التجارة العادلة:

تتمثل أهداف التجارة العادلة فيما يلي:

- تحسين سبل المعيشة والعمل على رفاهية المنتجين، عن طريق تمكينهم من الوصول إلى الأسواق، وتدعيم منظمات المنتجين، ودفع أسعار أفضل، تعزيز استمرارية علاقات التبادل التجاري.

تعزيز فرص التنمية للمنتجين المهمشين، خاصة من النساء، وحماية الأطفال من الاستغلال في عملية الإنتاج.

- رفع مستوى الوعي لدى المستهلكين بخصوص الآثار السلبية للتجارة الدولية على المنتجين، حتى يتسنى لهم استخدام قوتهم الشرائية بشكل ايجابي لدعمهم.
- تقديم نموذج واقعي للشركات في مجال التجارة من خلال الحوار والشفافية والاحترام.
- إطلاق حماة لإحداث تغيرات في القواعد والممارسات التقليدية للتجارة الدولية.
- حماية حقوق الإنسان من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمل الاقتصادي، وتشجيع الممارسات البيئية السليمة[3].

---

[1]- أمل خيري أمين محمد، نظام التجارة العادلة في الاقتصادات المعاصرة، دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012، ص ص 3-4.

[2]- RowoMed، دراسة حول سوق التجارة العادلة في اسبانيا وحول القدرات الانتاجية للنساء في فلسطين ولبنان، ديسمبر 2016، ص 6، الموجود على الموقع الالكتروني :www.acpp.com في يوم 10-04-2014، على الساعة : 23:00.

[3]- أمل خيري أمين محمد، مرجع سابق، ص ص 6-7.

ثانيا: تجارة الخدمات (GRAS).

1- مفهوم تجارة الخدمات.

بالرغم من المكانة البارزة التي تحتلها تجارة الخدمات فانه من الصعب إيجاد تعريف واضح وشامل لتجارة الخدمات، فنجد أنها لم تأخذ حطا وافر من جانب الاقتصاديين أو لو لتجارة السلع أهمية تفوق تجارة الخدمات واعتبروا هذه التجارة الأخيرة بمثابة تجارة تابعة أو مكملة لتجارة السلع أكثر من كونها تجارة قائمة بذاتها تدر دخلا وفيرا على دول العالم، ومعظم المفكرين الاقتصاديين لم يعبروا عن تجارة الخدمات بصورة منفصلة عن تجارة السلع إلا في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، بعد المناداة بتحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولي.

فقد انقسم مفهوم تجارة الخدمات بين فريقين، الأول يمثل الفقه الاقتصادي الكلاسيكي والآخر يمثل الفقه الاقتصادي المعاصر.

- مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد الكلاسيكي:

ينظر معظم المفكرون الكلاسيك للتجارة في الخدمات على أنها لا تمثل بالنسبة لهم أي عمل منتج، ومن تم لا تضيف للثروة أي شيء، وأن تجارة السلع وحدها تضيف للثروة وتؤدي إلى الإنتاج وتدر دخلا وتعتبر نشاطا نافعا.

فلقد فرق "آدم سميت " مؤسس المدرسة الكلاسيكية بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، حيث يرى أن العمل المنتج هو الذي يظهر في صورة مادية ملموسة أو صورة شيء معين أو سلعة يمكن بيعها، وبالتالي يستبعد الخدمات من دائرة الأعمال المنتجة.

وقد حاول "دافيد ريكاردو" 1871 الربط بين المنفعة والقيمة، واعتبر أن السلعة عديمة المنفعة هي السلعة عديمة القيمة، وذكر دور الأنشطة الخدمية في زيادة الدخل القومي.

وعندما جاء " كارل ماركس" تردد كثيرا في الاعتراف بتجارة الخدمات فقد اعتبرها غير منتجة، لكنها ضرورية لتراكم رأس المال، وقد انتهى "كارل ماكس" بإسقاط تجارة الخدمات من الحسابات القومية للدولة والتي يقتصر القيد فيها على المنتجات المادية فقط.

أما "ساي" فقد رفض نظرية العمل المنتج، واعتبر الأنشطة النافعة هي التي تحقق إشباعا للمستهلك، وفي نهاية القرن التاسع عشر جاء "ألفريد مارشال" مؤسس المدرسة الكلاسيكية الحديثة ونظر إلى تجارة الخدمات على أنها عمل نافع يشبع الحاجات[1].

- مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد المعاصر:

يكاد بجمع الفقه الاقتصادي المعاصر على اعتبار تجارة الخدمات عملا منتجا مثلها مثل تجارة السلع، وبناء على ذلك فإن تجارة الخدمات تمثل شكل من أشكال الثروة التي تدر دخلا للدول، لكن الأمر الذي اختلف فيه هو تحديد الفروق أو "الحدود" الفاصلة بين السلع والخدمات، وتحديد الدور الذي تلعبه الخدمات في نطاق التجارة الدولية.

- فكان تعريف تجارة الخدمات في الاصطلاح : تجارة الخدمات هي تجارة النشاط الاقتصادي الذي ينصرف إلى التجارة في كل شيء غير منظور أو غير ملموس مقارنة بالتجارة في السلع، والتي تعتمد على التجارة في الأشياء المنظورة والملموسة[2].

[1]– وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999–2009)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013–2014، ص 23.

[2]– نفس المرجع، ص ص 24–25.

المبحث الثالث: قياس التجارة الخارجية

إن ظهور مجموعة من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تكونت لمعالجة ما قد يتعرض للعلاقات الاقتصادية الدولية من مشاكل بالإضافة الي ميزان المدفوعات لتسهيل العملية المالية والنقدية من اجل إتمام المبادلات التجارية، فكان لابد لقياس التجارة الخارجية من الاستعانة بمنظمات المسؤولة على ذلك وبجملة من الأدوات الإحصائية.

المطلب الأول: الجهات المسؤولة على التجارة الخارجية

من بين المنظمات التي ساهمت وسيرت التجارة الخارجية والتي اعتبرت من أهم الجهات المسؤولة هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وعليه:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: هي هيئة أممية تعني بقضايا التنمية والتجارة الدولية، وتسعى إلى مساعدة الدول النامية على الإدماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تطوير المقاولات وتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف المعنية.
- تم تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام 1964 كهيئة غير حكومية دائمة، وهي عضو رئيسي في [الجمعية العامة في الأمم المتحدة، تختص بالتجارة، الاستثمار وقضايا التنمية].
- حاليا للمؤتمر 194 دولة عضو، ومقرها الرئيسي جنيف، سويسرا، وللمؤتمر 400 عضو عامل وميزانية سنوية قيمتها حوالي 50 مليون دولار وصناديق مساعدة فنية بقيمة 25 مليون دولار، وهو أيضا عضو في مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة[1].

- أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

يعمل المؤتمر على أن يكون فضاء للتفكير حول قضايا التنمية في العالم من خلال إنجاز عدد مهم من الأبحاث والتقارير الدولية السنوية المتعلقة بالتنمية وتحليل السياسات العمومية، وتتبع الاستثمارات المباشرة الأجنبية، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات.

يقوم المؤتمر بصياغة التوصيات انطلاقا من نتائج أعماله البحثية ورفعها إلى صناع السياسات الاقتصادية في العالم من أجل مساعداتهم على اتخاذ القرارات الصائبة والرامية إلى إرساء تنمية مستدامة تستجيب إلى تطلعات المواطنين.

[1]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، موجودة على الموقع الالكتروني :www.unctad.org، يوم : 14-04-2018، الساعة 14:51.

يسعى المؤتمر لأن يكون منبرا للحوار حيث يمكن لممثلي دول العالم أن يتحاوروا بكل حرية وأن يناقشوا القضايا الاقتصادية العالمية وسبل الوصول إلى حل المشاكل التنموية.

- يسعى لأن يقدم العون والمساعدة التقنية المباشرة للدول النامية من أجل تعزيز قدراتها من خلال إدماجها بشكل عادل في المنظومة الاقتصادية العالمية وتحسين مستوى عيش مواطنيها.
- يسعى المؤتمر أيضا إلى محاورة المجتمع المدني عبر تنظيم مؤتمر سنوي يعبر من خلاله ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في العالم عن آرائهم ويحاورون ممثلي الحكومات بشأن القضايا العالمية التي تهمهم.

هذا ويتركز عمل هذا المؤتمر UNCTAD في عدة محاور وهي كالتالي:

- ✓ العولمة والتنمية: يعمل المؤتمر من خلال قاعدة بيانات مهمة على تتبع ودراسة آفاق الاقتصاد العالمي والمساهمة في التفكير بشأن آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية وفي مساعدة هذه البلدان على مواجهة التحديات الناشئة عن اندماجها في الاقتصاد العالمي.
- ✓ التجارة والمنتجات الأساسية: يسعى المؤتمر إلى تعزيز التنمية وتشجيع التجارة الدولية وعدم مشاركة الدول النامية في هذه التجارة، كما يهتم بتيسير المخاطر المرتبطة بقطاع المنتجات الأساسية من خلال حث الدول النامية على تنويع إنتاجها وصادراتها.

- الاستثمارات والمقاولة: يقدم المؤتمر عدة خدمات الدول الأعضاء حول المسائل المتعلقة بالاستثمارات وتطوير المقاولات، كما يقوم بإعداد تقرير سنوي عن الاستثمار في العالم يعني بتتبع حركات التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي.
- التكنولوجيا والخدمات اللوجستية: يقوم المؤتمر بمساعدة الدول النامية على وضع وتنفيذ سياسات عمومية من شأنها تسهيل ولوجها إلى التكنولوجيا، وتحفز الابتكار لدى مقاولاتها وتعزز تنافسيتها. كما يسهر على تقديم جملة من الخدمات الرامية إلى تيسير التجارة والإجراءات الجمركية وتطوير وسائل النقل الدولية[1].
- من خلال ما سبق يمكن القول إن الاونكتاد أحد المنظمات الخمس الدارجة في الملحق الشهير التي تعمل بصفة مراقب لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تسيير التجارة. وبوصفه عضوا في منظمات الملحق يتولى الاونكتاد تقديم حلقات العمل، والبحوث لتحسين مشاركة الدول النامية في المفاوضات.
- ولقد شارك UNCTAD ودعم بكل عزم إنشاء هيئات وطنية لتسيير التجارة (NTFB) في الدول النامية، وتماشيا مع هذا الالتزام المتواصل، أنشأ الاونكتاد بالتعاون مع مركز التجارة الدولية (ITC) ولجنة الأمم

[1]– UNITED NATIONS، موجود على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.com الساعة 15:38 اليوم 14-04-2018.

المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، مستودعا يحتوي على دراسة حالات الدول التي أنشأت هذه الهيئات الوطنية[1].

المطلب الثاني: مؤشرات ميزان المدفوعات

الوضعية السوقية:

في السوق الدولية للعملية kوضعية أي بلد i تمثل برصيده النسبي كنسبة مئوية

$$S_{ik} = 100\times\frac{C_{ik}-D_{ik}}{W_k} \quad \text{أو} \quad S_{\mathrm{ik}}^{n}=\frac{X_{ik}^{n}-M_{ik}^{n}}{w_k^{n}}$$

C_{ik} = الحسابات الدائنة للعملية k لدى البلد i

D_{ik} = الحسابات المدينة للعملية k على البلد i

W_{F} = التدفقات الدولية للعملية k حيث :

$$t_{\mathrm{w_k^n}} =\frac{C_{k+}D_k}{2}$$

المساهمة في الرصيد بالنسبة للبلد i و عملية k تقاس المساهمة في الرصيد

$$Cont_{ik} = 1000 \times \frac{C_{ik-}D_{ik}}{Y_i} - 1000 \times\frac{C_{i-}D_i}{Y_i} \times \frac{C_{ik+}I_i}{C_{i+}I_i}$$

حيث :

Y_{i}= البلد i PiB

C_{i}= مجموع القيم الابتدائية للمبادلات الجارية للبلد i

D_{i} = مجموع القيم النهائية للمبادلات الجارية للبلد i

يسمى هذا المؤشر أيضا : مؤشر CEPII (مركز الدراسات و المعلومات الدولية) ويمكن التعبير أيضا كما يلي

$$S = 1000\left(\frac{\text{رصيد الفرع}}{PiB}\right) - 1000 \times \frac{\text{الرصيد الاجمالي}}{PiB} \times \frac{\text{الفرع(صادرات + واردات)}}{\text{إجمالية(صادرات + واردات)}}$$

[1] – UNECE، مرجع سبق ذكره

القيمة المرجعية للمؤشر هي الصفر أي:

إذا كان المؤشر موجبا : من مصلحة البلد التخصص في هذا المنتج و له فيه ميزة .

إذا كان المؤشر سالبا : البلد يعاني من نقيصة في هذا المنتج أو الفرع .

المطلب الثالث: مؤشرات التخصص في التجارة الدولية.

مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Ré=éléACvCHELEM)

إذا اعتبرنا $V_{i\,j\,k}$ التدفق من المنتج k المتأتي في البلد المصدر i نحو البلد المستورد j يكون :

$X_{i\,k} = V_{i\,k}$: صادرات البلد i من المنتج k , V_i : X_i= ات البلدi من السلع و الخدمة

$M_j = V_j$, k من المنتج j واردات البلد : $M_{j\,k} = V_{j\,k}$ j من السلع و الخدمة

$W = V$ ع التجارة الدولية من السلع و الخدمة , k التجارة الدولية من المنتج : $W_k = V_k$

يعبر على مؤشر ACR بـ $\frac{1}{1000}$ F(PPA)تقييم البلد i ونرمز له بـ و يكون تابع Y_i

للأغراف بين الوضعية في السوقين العملي و الدولي للمنتج k و الوضعية العامة للبلد i حسب الصيغة:

$$F_{ik} = 100 \times \frac{W_k}{Y_k}\left[\frac{S_{ik}}{100} - \frac{S_i}{100}\right] \qquad \backslash S = x\text{-}m$$

مع هذا يجب أن تربح اثر التغيرات غير المرتبطة بالبلد محل الدراسة و الناجمة عن تطور أهمية المنتجات على الصعيد الدولي يأخذ فئة أساس (r) التدفقات x , w تصحح في السنوات الأخرى (n) بضرب الصيغة السابقة في المعامل e_k^n .

$$e_k^{(n)} = \left(\frac{W_k^{(r)}}{W^{(r)}}\right) / \frac{W_k^{(n)}}{W^{(n)}}$$

يحسب هذا المؤشر على مستوى أكثر دقة لدى (CHEIEM) و هو فئات المنتجات و تستنتج المزايا التفائض حسب الفروع بتجميع نتائج الفئات , يؤثر ايضا على المساهمة في الرصيد الإجمالي للمبلغ و الخدمات حيث :

$$F_{i\,k} = 100\,\frac{W_k}{Y_i}\left[\frac{X_{i\,k} - M_{i\,k}}{W_K} - \frac{X_{i-}M_i}{W}\right]$$

$$F_{i\,k} = \frac{100}{Y_i}\left[(X_{i\,k} - M_{i\,k}) - \frac{W_k}{W}(X_i - M_i)\right]$$

مؤشر تغير حصة الصادرات:

تقل فئة منتجاتk في أي بلد شريك j حيث :

$\mathrm{V_{ijk}} = \mathrm{k}\frac{V_{ik}}{M_{jk}}$ الحصة السوقية للبلد i هي واردات البلد j من المنتج

$\frac{M_{jk}}{W} = m_{jk}$ حصة واردات البلد j من المنتج k في التجارة الدولية الإجمالية .

تغيرات الحصة بين سنة البداية (O) و سنة النهاية (t) يرمز لها بـRAV و تساوي مجموع المركبتين a وb حيث :

$$VAR_{(t)-(o)} = a+b$$

$$\text{أثر البنية} = A= 1000\times[m_{jk}(t) - m_{jk}(o)] \times V_{ijk}(o)$$

$$\text{أثر النجاعة} = B= 1000 \times [V_{ijk}(t) - V_{ijk}(o)] \times m_{jk}(t)$$

يمكن القول أن :

أثر البنية يحدد التطور الناجم عن توسع أو اختصار واردا شرح الشركاء وهي الأعلى أي هي تتوافق بنية صادرات البلد iمع تطور واردات شركائه.

أثر النجاعة يقيس الأرباح : الخسائر اتجاه المنافسين في الأسواق الأولية النجاعة الكلية (الإجمالية) أي في الفرع (جميع المنتجات) للبلد i تحصلت عليها بتجميع حاصل نجاعاته في جميع المنتجات*.

*CHELEM, Compte harmonisés sur les échanges et l'économie mondiale,P1-4.

خلاصة :

بعد تطرقنا لدراسة التجارة الخارجية فان أهم ما يمكن استنتاجه أنها تعبر عن حركة الصادرات والواردات التي تتم بين الدول سواء كانت سلع وخدمات أو انتقال رؤوس الأموال أو انتقال التكنولوجيا والسبب وراء قيامها هو ندرة الموارد وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي. واستخلصنا من خلال النظريات أن جل المفكرين فسر أسباب قيام التجارة الخارجية إلى تعظيم الربح،كما تطرقنا أيضا إلى كيفية قياس التجارة الخارجية و ما هي أهم مؤشراتها. وبأخذ هده المؤشرات وتطبيقها على صادرات الجزائرية هدا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الصادرات الجزائرية

تمهيد:

يعتبر نشاط التصدير محفز أساسي للنمو من خلال زيادة وتيرة الاستثمارات ومنه زيادة الإنتاج، الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم رفع المستوى المعيشي للأفراد.

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعاني أحادية التصدير حيث تهيمن فيها المحروقات على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، مما يجعل اقتصادها مرتبطا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية، وتعتبر أزمة أسعار المحروقات سنة 1986 والأزمة الحالية أكبر دليل على ذلك.

وسعت الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات واستحداث عدد من الهيئات وكذا توفير الدعم المالي اللازم، وهذا بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستقرة وضمان استقرار الاقتصاد.

ومن خلال هذا سوف نتوصل إلى تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: تشخيص هيكل الصادرات الجزائرية.

المبحث الثاني: الإمكانيات الكامنة للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: تطور الصادرات الجزائرية.

المبحث الأول: تشخيص هيكل الصادرات الجزائرية

إن المعضلة المستعصية والمشكلة المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حسب إجماع الخبراء الجزائريين، تتمثل في غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم نابعة من إرادة سياسية تستر عليها رغبة جامحة لتحقيق النهوض والإقلاع، وعليه سنقوم في هذا المبحث باستعراض هيكل الصادرات الجزائرية وذلك بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول نتناول فيه أهم المنتجات النفطية وغير نفطية المصدرة في الجزائر، أما المطلب الثاني يخص التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية وأهم المتعاملين مع الجزائر.

المطلب الأول: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية

في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى هيكل الصادرات العامة التي ستكون كمدخل للتعرض لهيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات وصولا إلى أهم المنتجات المصدرة في الجزائر.

أولا: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة: (2000-2015).

ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الأمر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة ..الخ، أو بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية والغير النفطية، وهذه الأخيرة يمكن لمس بعض جوانبها من خلال الجدول والشكل البياني الآتيين:

الجدول رقم (04): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار دولار.

البيان / السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,651	100
2001	18,53	97,06	0,56	2,94	19,091	100
2002	18,11	96,84	0,61	3,16	18,700	100
2003	23,99	98,04	0,47	1,96	24,469	100
2004	31,55	97,93	0,67	2,07	32,217	100
2005	45,59	98,39	0,74	1,61	46,334	100
2006	53,61	97,93	1,13	2,07	54,741	100
2007	59,61	98,38	0,98	1,62	60,590	100
2008	77,19	98,22	1,40	1,78	78,590	100
2009	44,41	98,28	0,77	1,72	45,186	100
2010	56,121	98,30	0,969	1,70	57,091	100
2011	71,661	98,32	1,227	1,68	72,888	100
2012	70,583	98,39	1,153	1,61	71,736	100
2013	63,663	98,38	1,051	1,62	64,714	100
2014	58,362	97,28	1,634	2,72	59,996	100
2015	33,08	95,75	1,48	4,25	34,55	100

المصدر: من إعداد الطالبة .. المساعدة: التقارير السنوية لبنك الجزائري.

www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.

من خلال الجدول رقم (04) يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة وهي المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في فترة 2000-2015 ما بين 95,75 % و98,39%.

ثانيا: أهم المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر خلال (2000-2015).

سنقوم بتحليل هيكل المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر من خلال الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول رقم (05): الصادرات خارج المحروقات

الوحدة: (مليون دولار أمريكي).

المنتجات / السنوات	مواد غذائية		مواد أولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2000	30	5,08	42	7,12	447	75,76	12	2,03	44	7,46	15	2,54
2001	30	5,36	39	6,96	413	73,75	22	3,93	42	7,50	14	2,50
2002	35	5,92	56	9,48	403	68,19	20	3,38	50	8,46	27	4,57
2003	47	9,85	49	10,27	316	66,25	1	0,21	29	6,05	35	7,34
2004	66	10,00	97	14,70	432	65,45	0	0,00	50	7,58	15	2,27
2005	67	8,55	136	17,35	526	67,09	0	0,00	36	4,59	19	2,42
2006	73	6,51	195	17,38	765	68,18	1	0,09	44	3,92	44	3,92
2007	88	8,98	170	17,35	640	65,31	1	0,10	46	4,69	35	3,57
2008	119	8,58	334	24,08	834	60,13	1	0,07	67	4,83	32	2,31
2009	113	14,75	169	22,06	393	51,31	0	0,00	42	5,48	49	6,40
2010	315	32,54	94	9,71	498	51,45	1	0,10	30	3,10	30	3,10
2011	355	28,93	161	13,12	660	53,79	0	0,00	35	2,85	16	1,30
2012	315	27,34	168	14,58	618	53,86	0	0,00	32	2,78	19	1,65
2013	404	38,48	109	10,38	492	46,86	0	0,00	29	2,76	16	1,52
2014	323	19,77	110	6,73	1173	71,79	1	0,06	16	0,98	11	0,67
2015	239	11,62	105	5,10	1685	81,92	0	0,00	17	0,83	11	0,53
		15,142		12,89		63,83		0,624		4,62		2,772

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر. www.bank-of-algeria.dz/html.

يبين الشكل أسفله التوزيع النسبي للصادرات خارج المحروقات.

الشكل رقم (01): توزيع الصادرات خارج المحروقات.

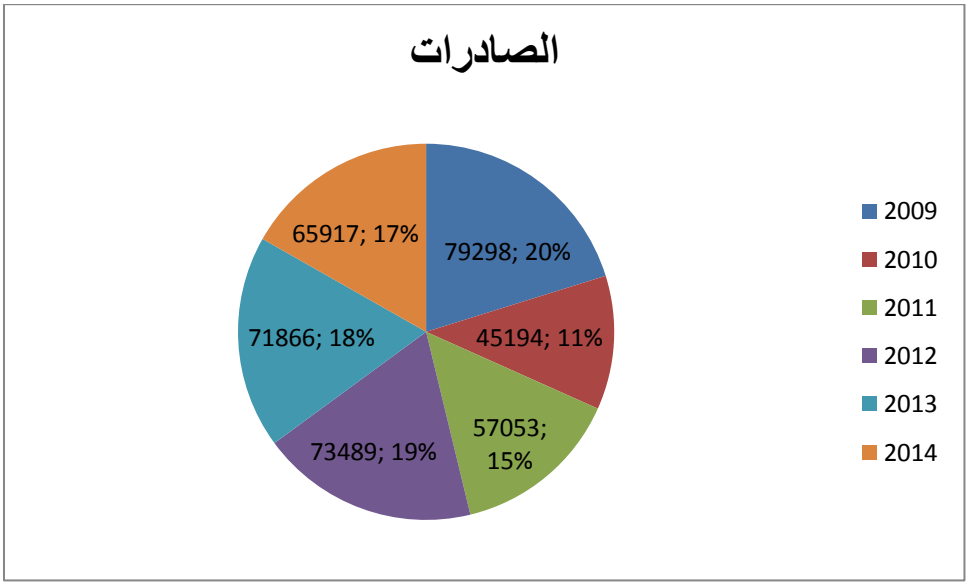

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

ومن خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (01) يتبين لنا أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة وتتمثل هذه المنتجات أساس في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، وتلتها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، ولذا سنتناول في هذا الطلب التوزيع الجغرافي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية، وأهم الدول المتعاملة مع الجزائر. والتي تشكل منفذ لصادراتنا وذلك من خلال ما يلي:

أولا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014):

سنقوم في هذا العنصر بالتطرق إلى مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر وذلك كما يلي:

الجدول رقم (06): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014).

البلدان / السنوات	الاتحاد الأوربي		منظمة التعاون والتطور الاقتصادي		باقي دول أوربا		أمريكا الجنوبية		آسيا		البلدان العربية		بلدان المغرب العربي		باقي بلدان إفريقيا	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2005	25593	55,66	14963	32,48	15	0,03	3124	6,78	1218	2,64	6210	1,34	418	0,9	49	0,10
2006	28750	52,64	20546	37,62	7	0,01	2398	4,93	1792	3,28	591	1,08	515	0,94	14	0,02
2007	29027	48,77	22785	38,28	21	0,03	2326	3,90	3162	5,31	746	1,25	695	1,16	7011	1,18
2008	41268	52,04	28608	36,08	10	0,01	2874	3,62	3764	4,75	793	1	16166	2,04	365	0,46
2009	23186	51,30	15326	33,91	7	0,02	1841	4,07	3320	7,35	564	1,25	837	1,90	93	0,21
2010	28009	49,09	20278	35,54	10	0,02	2620	4,59	4082	7,15	694	1,22	1281	2,25	79	0,14
2011	37307	50,77	24059	32,74	102	0,014	4270	5,81	5168	7,03	810	1,10	1586	2,16	146	0,20
2012	39797	55,38	20029	27,87	36	0,05	4228	5,88	4683	6,52	958	1,33	2073	2,88	62	0,09
2013	42773	64,89	12202	18,51	51	0,08	2965	4,50	4241	6,43	869	1,32	2749	4,17	67	0,10
2014	40520	64,36	10482	16,65	49	0,08	3005	4,77	4851	7,71	721	1,15	3248	5,16	80	0,13
إجمالي الصادرات		54,49		30,968		0,0324		4,885		5,817		1,204		2,3566		0,2633

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديون الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من الجدول رقم (06) أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا ما يبين الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

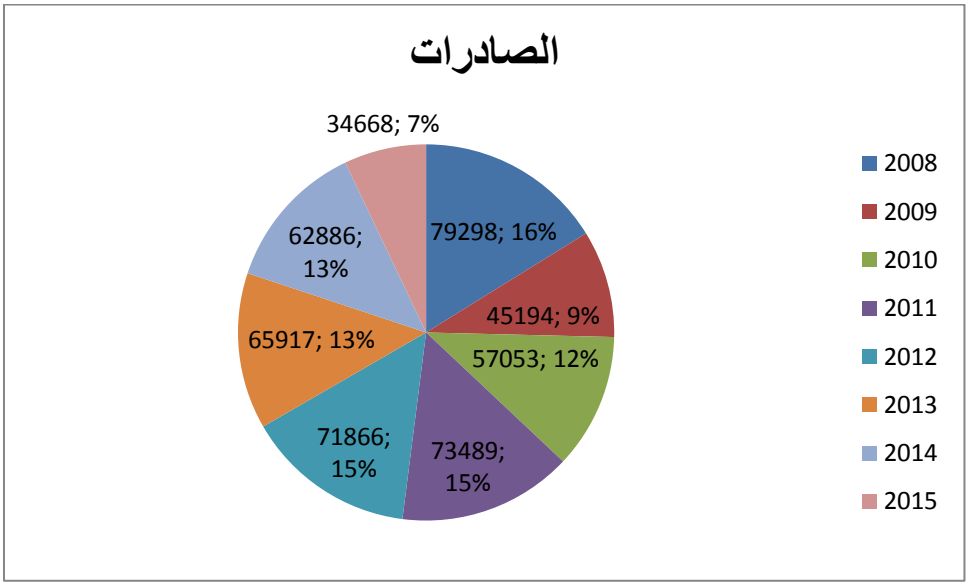

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال الجدول (06) والشكل البياني(02) يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوروبي لها حصة الأسد أو النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 59.54% وتليها مباشرة دول منظمة التعاون الاقتصادي وذلك بنسبة 30.73% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة (2005-2014). وتعتبر كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي أهم منفذ للصادرات الجزائرية خلال تلك الفترة وتتصدر هذه الدول على التوالي إيطاليا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهذه الدول، بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين هذه الدول من جهة أخرى.

كما يكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات كون هاتين المنطقتين تضم أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة والتي تعتبر من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها، وباعتبار الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية والخام، وبصفة خاصة تصدير المحروقات.

- فكان سنة 2013 استحواذ دول الإتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية باعتبارها أهم زبون للجزائر بنسبة 64.89% في حين سنة 2007 سجلت أدنى نسبة بـ48.77%

ويرجع سبب انخفاض الصادرات اتجاه الإتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة لارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع واردات بلدان الاتحاد الأوروبي من هذه المادة والبحث عن بدائل طاقوية أخرى.

فكانت نسبة الصادرات الموجهة للأقاليم الأخرى (باقي الدول الإفريقية، آسيا، أمريكا الجنوبية، البلدان العربية، دول المغرب العربي، باقي الدول الأوروبية) لم تتجاوز نسبة 19% و1,5% من إجمالي الصادرات رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وبالإضافة إلى العوامل المشتركة بين هذه الدول والجزائر، ويمكن أن يكون السبب الرئيسي هنا هو:

- أن هذه البلدان تصدر نفس نوع المنتجات بما أنها تمر بنفس الشروط الجمركية.
- كذلك موقعها الذي يفرض كذلك التشابه في الثروات الطبيعية.
- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية، عموما والعربية خصوصا وأحاديته وغلبة طابع الإنتاج الأولي عليها.
- عامل المحاكاة الذي له أثر في إضعاف التجارة البينية.
- إتباع غالبية البلدان العربية سياسة الانفتاح، خلق الأوضاع المهنية لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العربية وإغراقها.
- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين العربية.

ثانيا: أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2016:

هنا سنتطرق إلى أهم المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير لسنة 2016 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): العملاء الرئيسين لدى الجزائر سنة 2016.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

البلد	القيمة	النسبة %
إيطاليا	4,779	16,55%
إسبانيا	3,562	12,3%
الولايات المتحدة الأمريكية	3,227	11,17%
فرنسا	3,192	11,05%
البرازيل	1,339	4,64%
كندا	1,327	4,59%
هولندا	1,282	4,44%
تركيا	1,232	4,27%
بريطانيا	1,129	3,91%
بلجيكا	970	3,36%
البرتغال	820	2,84%
تونس	610	2,11%
المغرب	589	2,04%
سنغافورة	542	1,88%
الهند	511	1,77%
المجموع	28,883	100%

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.

من خلال معطيات الجدول (07) نلاحظ أن أكبر متعامل تجاري في مجال الصادرات هي إيطاليا إذ صدر الجزائر لهذه الدول ما قيمته 4,779 مليار دولار أمريكي بنسبة 15,43% من إجمالي الصادرات الجزائرية ثم

تليها إسبانيا وباقي الدول فإنها تتوزع بنسب متفاوتة، وعليه فقد بلغت قيمة الصادرات الجزائرية خلال سنة 2016 28,88 مليار دولار أمريكي.

المبحث الثاني: الإمكانيات الكامنة للاقتصاد الجزائري:

إن الجزائر على غرار جميع الدول تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، و لكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موجه، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثير بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط أو باعتبار الجزائر تعتمد على تصدير هذا النوع من الثروات.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري:

إن الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصادات المنفتحة على العالم الخارجي و ذلك بالنظر إلى الخصائص التي يتميز بها، يتصف أيضا بارتفاع درجة التركيز، حيث يعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة و هي المحروقات و باعتبارها قطاع من أهم القطاعات التي ترتكز عليها الدولة الجزائرية في تنمية اقتصادها، و بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي، يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فان استغلال الثروة النفطية عرف الكثير من المحطات، و كان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي و تعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة و على العموم يمكن إبراز أهم مراحل تطور سياسة استغلال الثروة النفطية من الاستقلال.

- مرحلة نظام الامتيازات (1962-1971):

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها و على وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية بصفة عامة، فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات استجابت فرنسا للطلب الجزائري[1]

بعد تردد كبير و بتاريخ 31-12-1983، أسست الجزائر شركة سوناطراك بموجب القانون 491/63 و هي شركة النفط و الغاز في الجزائر و أسمها الكامل المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات و إنتاجها و تحويلها و تسويقها و هذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي.

1: بلقاسم سرايري، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في آفاق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، سنة 2008، ص96.

- مرحلة التأمينات (1971-1986):

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة و كبيرة لهذه العملية فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963 ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.

- مرحلة الإصلاحات (1986-2000):

عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 و انهيار أسعار المحروقات بشكل رهيب تضرر الاقتصاد و بنسبة كبيرة للغاية، و حاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة التي لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني و المصدر المالي الوحيد للدولة بهدف تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من جهة و توفير الأموال اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الأخرى و ذلك من خلال زيادة عمليات البحث و التنقيب لاكتشاف حقول جديدة و هذا ما فتح أبواب الاستثمار الأجنبي.

- مرحلة مواصلة الإصلاحات و تنمية قطاع المحروقات (2000-2013):

من أجل تطوير قطاع المحروقات الوطنية كان لابد من مواجهة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية مشجعة، فتم إصدار قانون جديد في 28 أفريل 2005 تحت رقم 05-07 في إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان و طنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية و الاستقلالية المالية بموجب المادة 12 و هما:

* الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات و ضبطها في مجال المحروقات، و تدعي في صلب النص "سلطة ضبط المحروقات".

* الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات و تدعى في صلب النص (النفط).[1]

و قد تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين في مجال قطاع المحروقات. إلا أنه و خلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة على قانون المحروقات، فقد صادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات و اعتبر بأنه قانون 2006 هو المتسبب في كبح و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع خاصة أن الشركات الأجنبية انتقدت القانون و بشدة و اعتبرته غير مشجع على الاستثمار في الجزائر.

1: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 12 من القانون 05-07، الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق لـ 19 ربيع الأول 1426 هـ، العدد 50. الصادر في 19 يوليو 2005، ص09.

و بحلول 2013 صدر القانون رقم 13-01 الذي يعدل و يتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 و المتعلق بالمحروقات الذي يتضمن تعديلات و تكميلات على المادة 58 من القانون 05-07.[1]

من بداية منتصف سنة 2014 حتى الآن تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد بأكثر من50% من قيمتها، فقد انخفض من 110 دولارا لأقل من 50 دولار للبرميل. تعتبر الجزائر من بين الأثر الدول تضررا من انخفاض أسعار النفط، نظرا لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل و الذي يسيطر على نحو 95% من إجمالي الإيرادات الحكومية. دفع الانهيار الحالي لأسعار النفط نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادية في الجزائر و التي يتم قياسها من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات الغير النفطية[2]

المطلب الثاني: إمكانيات الاقتصاد الجزائري:

بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية، التي تشهد اليوم صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية و حتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد. الذي يرتكز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصادا معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، لذا على الحكومة التوجه نحو النموذج الجديد القائم بذاته على تفعيل دور القطاع الزراعي ، الصناعي و حتى الخدماتي و القطاع السياحي في تأمين حجم الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرجوة.

- القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع من خلال توفير المنتجات من السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي.[3]

و الجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الزراعي و تعتبر التنمية الزراعية من أهم الآليات التي تتبعها لتطوير و تنمية أنشطتها الاقتصادية و الاجتماعية. و بعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، أصبح النهوض بالتنمية الزراعية في الجزائر يحظى بأولوية فائقة، حيث يعتبر من البدائل الرئيسية في التنمية الاقتصادية، و قد ساهمت الجزائر بشكل كبير من الاستقلال بالنهوض بالقطاع الزراعي ودفعه نحو

1:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص09

2: عبد النعيم دفرور و آخرون، الاقتصاد الجزائري و ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل التقلبات أسعار النفط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12 سنة 2017، ص 370.

3: قريجيح بن على، أ.د.زايرى بلقاسم، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في (الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1980 غلى 2015، طالب دكتوراه، جامعة وهران2، الجزائر، ص 245.)

الأمام ليصبح من القطاعات الأساسية، و قد بدا ذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في ترقية الصادرات على مدى وصول الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و على مدى تخصص كل بلد و الذي يوجه فائضه نحو التصدير، و الجدول التالي يبين لنا تطور الصادرات الزراعية و الغذائية للفترة 2003-2012.[1]

الجدول رقم (08): تطور الصادرات الكلية و الزراعية و الغذائية من 2003 إلى 2012.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات / الصادرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات الغذائية	51.5	68	76	105.4	138.4	-	-	-	116.29	116.29
الصادرات الزراعية	135	150	167	163	181	-	-	-	208.5	208.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على *المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 33، 2014

من خلال الجدول (08): نلاحظ أن الصادرات الزراعية فهي في حالة من التطور، و يرجع السبب إلى جملة الإصلاحات المستمرة التي شهدها القطاع، حيث سجلت الصادرات الزراعية سنة 2003 حوالي 135 مليون دولار، و وصلت سنة 2012 إلى 208.5 مليون دولار بزيادة تقدر بـ 154.44% كما نلاحظ أن معظم الصادرات الزراعية تتمثل قي الصادرات الغذائية التي عرفت تطورا مستمرا من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت قيمتها سنة 2003 حوالي 51.5مليون دولار أصبحت في سنة 2012 حوالي 116.29 مليون دولار.

إذ كان علينا التحدث عن هذا القطاع يمكن القول أنه سجل نتائج مقنعة على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة، فالإنتاج الزراعي في تزايد مستمر خاصة في بعض المنتوجات مثل الحبوب وزرع الخضروات و الثمارات...إلخ، و عليه نستنتج أن القطاع الزراعي قد يكون أنسب بديل لقطاع المحروقات.

- القطاع الصناعي:

القطاع الصناعي يعتبر المحرك الرئيسي الثاني بعد قطاع الزراعة لأجل تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، و التخلص من التبعية للمداخيل الريعية في إطار إتباع الاستراتيجية الجديدة القائمة على تفعيل

1: طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 31، 2015، ص212.

دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، و ذلك من خلال العمل على زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر عصب القاطرة الصناعية في أي بلد.[1]

كون أن القطاع الصناعي الجزائري من الركائز الأساسية يشهد عليها الاقتصاد الجزائري و باعتباره كبديل من قطاع المحروقات، فقامت الجزائر بمجهودات و ذلك من أجل تطوير هذا القطاع ففي سنة 2017 ثم إطلاق عدة مشاريع في عدة شعب و كان على رأسها قطاع السيارات متبوعة بصناعات أخرى كالإسمنت و الصلب و انتاج الأدوية، فشهد قطاع السيارات خلال سنة 2017 جهودا متسارع من أجل الدخول في حيز الخدمة لعدة مصانع تركيب من بينها:

* تم التوقيع على اتفاقية المساهمين بين المجمع العمومي بي أم أو قسنطينة و المجمع الخاص كوندور و شركة بالبابرو مع المجمع الفرنسي بي أس أبيجو لإنتاج سيارات علامة الأس ابتداء من عام 2018 باستثمار يتجاوز قيمته 100مليون يورو.

* أطلقت مشروع أيضا مصنع لتركيب السيارات من علامة سوزوكي بالشراكة مع اليابانيين.

* أيضا قامت بتنشيط قطاع البتروكيماويات ذلك من خلال تثمين المحروقات[2] و منتجات نشاط التكرير محليا وقعت شركة سوناطراك اتفاقية مع شركة فيرسا ليس الايطالية (فرع مجمع إيني) و عقد مع الشركة الهندية "إنجيز انديا ليميتد" () لإجراء دراسات حول مشاريع في قطاع البتروكيمياء.

* و وقعت أيضا مجموعة سوناطراك و شركة توتال الفرنسية اتفاقا و ذلك من أجل توسيع التعاون بين الطرفين في مجال البتروكيمياء.

و عليه من خلال ما ذكر سابقا من الامكانيات التي قامت بها الجزائر من أجل تطوير اقتصادها نستنتج بأن الصناعة في الجزائر ستكون قطبا حيويا ليس فقط لإنعاش الاقتصاد بل للتنمية حتى تخرج البلاد من تبعيتها للنفط.

- قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات ثالث المحاور الأساسية بقوة الاقتصاديات الوطنية، فرغم إجماع الاقتصاديين بأنه قطاع غير منتج لكنه يساهم في التشريع من دوران الكتلة النقدية في الاقتصاد، أيضا من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه في استحداث مناصب شغل جديدة لفائدة البطالين في ميادين النقل و المواصلات و حتى السياحة. إذ تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، و عنصرا أساسيا في

1:قريجيح بن على، آثر التوزيع الاقتصادى على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 248.

2: موقع الكتروني: WWW.RADIOALGERIE.DZ

عناصر النشاط الاقتصادي، و منه يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية و الثقافية و البيئة في المقصد السياحي.[1]

فكانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلى تقدر بأكثر من 42% من إجمالي الناتج المحلى و كقيمة مضافة في الاقتصاد الوطني و ذلك سنة 2012، فهو بذلك قطاع جد مهم لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، إذ بإمكانه تعويض جزء هام من الخسارة المرتقبة لأسعار النفط.

و الجدول رقم(09): القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلى)

السنوات / البلدان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	31.78	33.73	33.86	41.58	39.96	40.73	42.18	41.85
تونس	60.57	59.42	57.69	60.60	60.80	59.47	59.68	61.41
المغرب	55.95	58.59	55.04	55.01	54.98	54.28	55.26	54.89

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على *بيانات البنك العالمي.

يتبين لنا من خلال الجدول (09) أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد التونسي، إذ يتعدى نسبة 60% من مساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد، كما أنى المغرب يحتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت بأكثر من 54% إلا أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري تعتبر الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى و التي تستقر عند معدل متوسط يقدر بـ40%، و يرجع ذلك إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه بسبب فترة الرواج التي عرفتها أسعار النفط في تلك الفترة، و غياب الخطط الإستراتيجية لتنمية قطاع الخدمات من طرف صناع القرار.

- القطاع السياحي:

لقد أصبحت السياحة خلال العقود الأخيرة صناعة متكاملة ذات إسهام مهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدى الكثير من البلدان النامية.

و بما أن الجزائر تزخر بمواقع إستراتيجية مهمة تؤهلها لاستقطاب الوافدين الأجانب، فبالرغم من نقص المنتجات السياحية و المرافق الضرورية لراحة المصطافين، إلا أن الجزائر اليوم تعمل أكثر من أي وقت مضي من أجل تنمية السياحة الوطنية، و العمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية في العالم، مثلما فعلت الدول المجاورة لها مثل تونس و المغرب، و بالتالي العمل على جعل الجزائر مقصد سياحي عالمي، خاصة و أن

[1]: موفق عدنان، أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2010، ص 14.

القطاع السياحي الوطني يملك في جعبته قدرا ما يجعله قادرا على تحقيق أكثر الأهداف المنتظرة و لتحقيق و تفعيل و تجسيد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق عام 2025.

(SDAT 2025 س.ت.ت.م)، و هو مخطط تم إعداده بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جمادي الثاني 1427هجري الموافق لـ 9 جويلية 2006، و يشكل هذا المخطط الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، و يعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية من مختلف الآفاق على المدى القصير و المتوسط و الطويل، الذي يصل حتى آفاق 2025، و هذا في إطار التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: تطور الصادرات الجزائرية:

سنتطرق في هذا المبحث إلى التحدث عن التجارة الخارجية للجزائر و أيضا أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل ترقية صادراتها و في الأخير قومن بوضع دراسة ديناميكية للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2008 إلى غاية 201.

المطلب الأول: التجارة الخارجية للجزائر:

لقد تزامن إصلاح قطاع التجارة الخارجية بالجزائر مع نهاية الأزمة النفطية عام 1986 و زيادة عبء المديونية الخارجية و كذا ضغط المنظمات الدولية، مما دفع بالجزائر إلى الحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار من جهة، و إلى تبنى حملة من الإصلاحات من جهة أخرى، و بالتالي أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارة أكثر تفتحا و وضوحا تجاه العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحي أنه لا مجال فيها للانغلاق و الاعتماد على قطاع أحادي (قطاع المحروقات)، و على هذا الأساس اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات و التدابير من أجل الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية، انطلاقا من الإصلاحات التجارية التي شرعت في تطبيقها بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية، و عليه فإن الحديث عن الإصلاحات التجارية التي عرفتها قطاع التجارة الخارجية، حيث كان من بين الأهداف التي كانت تصبوا إليها الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلتها للاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية و ذلك بتعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية و هذا لزيادة كفاءة استخدام و تنافسية الجهاز الإنتاجي و عصرنته من حيث الفن الإنتاجي و تدنيه التكاليف، و تنويع الإنتاج، و تشجيع[1] الصادرات الغير نفطية.

و من أجل تسريع عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار المرسوم التنفيذي 37/91 و المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية و الذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد و التصدير و أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة أن تمارس وظيفة التجارة سواء تعمل لحسابها أو لحساب غيرها على تقوم هذه المؤسسة بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط و حيد و أساسي هو تسجيل المتعامل في السجل التجاري[2].

1: مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001)

2: آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة ة انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (الجزائر مصر)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص 140-141.

و كانت الجزائر من بين دول العالم التي تحاول إعادة توحيد النظام الاقتصادي على ما تفرضه العولمة الاقتصادية و مؤسساتها، و ذلك بمحاولة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و كذا توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و التي ستنظم بموجبه إلى منطقة للتجارة الحرة في آفاق 2017 من جهة أخرى.

1. اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

تعد الجزائر من آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ سبقتها في ذلك كل من المغرب و تونس، فالإضافة إلى الظروف السياسية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات تعتبر الخاصية التي تميز العلاقات الجزائرية الأوروبية سببا في تأخير توقيع هذا الاتفاق، خاصة و أن المشروع الذي طرح آنذاك لا يتلاءم و خصوصيات الاقتصاد الوطني، و هو ما جعل المفاوضات تستمر لمدة 05 سنوات على مدار 21 جولة مقسمة على ثلاث (03) مراحل أساسية، و قد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة يوم 19 ديسمبر 2001، أما التوقيع الرسمي عليها في 22 أفريل 2002[1] بمدينة فالنسيا (Valence) الاسبانية، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005 و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

و لا تختلف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوربي، لكن ما ميزها عن باقي الاتفاقيات الأخرى كان لتضمنها على ملفين جديدين و هما: العدالة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و نبذ مكافحة الإرهاب و التعاون المشترك بين الطرفين، بحيث يحتوى هذا الاتفاق على 110 مادة تضمن في البداية شق الحوار السياسي، أبعاده و أهدافه و أهميته ثم جانب المالي و الاقتصادي الذي يخص حرية تنقل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال تم الجوانب الاجتماعية و التعاون الثقافي.[2]

2. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، لكن انطلاقا من مارس 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شأنها في ذلك شأن الدول النامية تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية، و لم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل 1987، و شاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ و وقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي

1: فيصل لهلوني، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2012، ص 115.

2: فيصل بهلولي، مرجع سابق ، ص 115.

1995، و لكن بتحول GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها، ففي جوان 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و كان سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يقف وراءه مجموعة من لأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها و التي يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

* إنعاش الاقتصاد الوطني.

* تحفيز و تشجيع الاستثمار.

* التأكيد على إرادة الجزائر في لانفتاح على التجارة العالمية: و هو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية و المتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي.

المطلب الثاني: الإجراءات التنظيمية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

لقد شهدت الجزائر عدة إصلاحات مست السياسة الاقتصادية المنتهجة في أدواتها و أهدافها و كانت مجموعة الإجراءات و الإصلاحات التي قامت الدولة بتوفيرها للدفع بعملية ترقية التصدير خارج قطاع المحروقات، و الحصول على موارد أخرى للإيرادات و الدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو، حيث يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

أولا: التحرير الكلي لعمليات التصدير:

تعتبر التصدير في الجزائر عملية حرة لا تخضع لأي ترخيص، ما عدا في بعض الحالات التي تهدف لحماية قطاعاتها و نباتها و ثروتها للإيكولوجية، و يمكن ترجمة حرية التصدير من خلال الإجراءات التالية:[2]

أ- التسجيل المبسط و السهل للمصدرين في السجل التجاري.

ب- إجبارية التوظيف البنكي و إرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا لنظام بنك الجزائر رقم 91-13.

ثانيا المزايا أو التسهيلات الضريبية:

شهد النظام الضريبي في الجزائر تغيرا كبيرا جدا، و هذا كله تمهيدا لاقتصاد السوق لأن البيئة الاقتصادية الحديثة تتطلب ذلك، إذ يمكن اعتبار الضريبة عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب و تمثيل هذه الإعفاءات في ما يلي:

1: ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة و معالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 135.

2: فيصل بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص119.

1- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، حيث أسس هذا الرسم في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، و حسب تسمية يتعلق بالقيمة المضافة للمنشاة في كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية و التجارية، و تتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي و الاستهلاكات الوسيطة للسلع و الخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاكات الوسيطة للسلع و الخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسات إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي،[1] فالمادة 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال (TCA) تنص على أنه يعفي من TVA.

2- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات "IBS" من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 و تتمثل مدة الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع و الخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة و الأسفار، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق.[2]

3- الإعفاء من الدفع الجزافي VF، و من الرسم على النشاط المهني TAP: لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 و هذا باستثناء خدمات النقل البرى و الجوي و الخدمات البنكية و خدمات إعادة التأمين كما أن استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم العمال المحقق بالعملة الصعبة و تم تدعيمه عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

ثالثا: المزايا أو التسهيلات الجمركية:

إن رغبة الدولة في تشجيع و ترقية الصادرات غير النفطية، عمدت إلى إجراء العديد من التعديلات التي مست التعريفة الجمركية.

لقد عرفت التعريفة الجمركية، إدخال تعديلات تدريجية تتلاءم مع الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة و التوجيهات الجديدة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى، و ذلك من أجل تشجيع الصادرات خارج نطاق المحروقات، كما أنها استحدثت تقنيات جمركية تمثلت في بذل مجهود لوضع تدابير و معايير لمدونة التعريفة الجمركية لتسجيل الدخول في المبادلات الدولية و ذلك من خلال انضمام الجزائر إلى الاتفاقية

1: ناصر مراد الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2، سنة 2003، ص 27.

2: موداي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2007/2006، ص 90.

الدولية للنظام المنسق لتصنيف البضائع و ترميزها 1991"système harmonise et de classification marchandises des "، و الذي تم إعداده في إطار المنظمة العالمية للجمارك و بناء على القواعد التي جاء بها هذا النظام فإنه تم تأسيس تعريفة جمركية سنة 1992 انطلاقا من المرسوم رقم (241/94) في 20 جانفي 1991، و في إطاره تم تقليص معدلات الرسوم الجمركية.[1]

رابعا: المزايا أو التسهيلات المالية:

بداية من القانون رقم 90-02 الصادر في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، كما تمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، و من جانب أخر تم إقرار عملية التوظيف و التسوية المالية للصادرات غير النفطية.[2]

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات غير النفطية.

كما تم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا و تنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 الصادر في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير و استيراد السلع. و الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

و منذ عام 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50% من حصيلة صادراتهم غير النفطية، و من منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

و مع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية له هو تغطية العمليات الجارية للبنوك و عمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل و تقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات غير النفطية و المنتجات المنجمية، إضافة إلى ذلك يتم تقديم الدعم للمصدرين في بعض المواد مثل التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة و الفلاحة سنة 2001 و المتمثل في التكفل بـ 80% من نفقات النقل و منح 5د لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج و التصدير.

---

[1]: بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر سنة 2000-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2010/2011، ص 58-59.

2: حمشة عبد الحميد: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الذهنية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2013/2012، ص 97.

و بموجب المادة 192 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات، و الغرض من إنشائه هو تقديم المساعدات المالية في خصوص دراسات الأسواق و تحسين النوعية[1]

المطلب الثالث: دراسة ديناميكية الصادرات الجزائرية (2008-2017):

يمثل التصدير في الجزائر تدفق السلع و الخدمات و النقود من داخل الوطن إلى خارجه، في ضل احترام الإجراءات الجمركية و القانونية، و عليه يمكن إبراز احد المراحل التي قامت عليها التجارة الدولية من خلال قيم الصادرات الجزائرية الموضوعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور الصادرات الجزائرية (2008-2017) [2]

الوحدة: مليون دولار

الصادرات / السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات
2008	1937	77361	79298
2009	1066	44128	45194
2010	1526	55527	57053
2011	2062	74127	73489
2012	2162	69804	71866
2013	2165	63752	65917
2014	2582	60304	62886
2015	1969	32699	34668
2016	27102	1781	28883
2017			

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الاحصائيات و الجمركية(CNIS)

المتوفر على الموقع الالكتروني: https//www.dz/hndex.php/ar/statistique

1: حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 97.

2: المركز الوطني للمعلومات الاحصائيات و الجمركية (CNS)

فنلاحظ من خلال الجدول رقم(10): أن الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2016 عرفت تراجعا محسوسا في صادراتها فمن قيمة 77361م.د في سنة 2008 إلى قيمة 1781 مليون دولار سنة 2016 و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط خلال الفترة هذه، أما الصادرات خارج المحروقات فكانت على خلاف صادرات المحروقات حيث عرفت تطورات معتبرا فيما يخص هيكلها السلعي فمن 1937 مليون دولار سنة 2008 إلى 27102 سنة 2016، على الرغم من أن هذه الصادرات الغير نفطية بعيدة عن المأمول و لا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموعة الصادرات، و التي تكونت حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية:

– المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 4.5% من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 1.3 مليون دولار.

– السلع الغذائية بحصة 1.13% أي ما يعادل 327مليون دولار.

– المواد الخام بحصة 0.29% بقيمة مطلقة تقدر بـ 48 مليون دولار.

– سلع المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غي الغذائية بحصص على التوالي بـ 0.18% و 0.06% هذا موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: الوحدة مليون دولار[1]

السنوات / المنتجات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الحصة%
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1.13
الطاقة و التشحيم	44.128	55.527	71.427	69.804	62.960	60304	32699	27102	93.83
المواد الخام	170	94	16	168	109	109	106	84	0.29
نصف المواد	692	1056	1.496	1.527	1.458	2.121	1693	1597	4.5
سلع المعدات الفلاحية	–	1	–	1	–	2	1	–	–
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0.18
سلع الاستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0.06
مجموع الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34665	28.883	100

المصدر: احصائيات التجارة الخارجية، عن الموقع الالكتروني .https//www.caci.dz/ar

و من خلال الجدول (11) يتضح لنا أن التنويع للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات و تركزها في المحروقات، و بالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول على فوائد صادراتها.

و أن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات، و قدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي و على مواجهة منافسيهم.

إن الجزائر من الدول التي تبحث عن تنمية و تطوير إنتاجها و ذلك من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية و عليه وزعت صادراتها على مجموعة من الدول التي تمثل أسواقها في الخارج.

1: احصائيات التجارة الخارجية

فكان حسب إحصائيات المركز الوطني الإعلام الآلي و الإحصائيات التابعة للجمارك أنه التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الأكثر أهمية التي تتعامل معظم الجزائر في مجال الصادرات جاء كما يلي:

– مجموعة دول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر و هي الشريك الرئيسي للجزائر، حيث وصلت سنة 2016 نسب صادراتها حوالي 57.95% بالمقارنة مع الأعوام السابقة.

– أما دول منظمة التعاون الاقتصادي أتت في المرتبة الثانية بحصة بلغت 21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان و بالمقارنة مع عام 2015 و باقي الدول الأخرى فكانت المبادرات التجارية القائمة بينها و بين الجزائر لا تزال تتسم بنسب منخفضة.

و منه من خلال هذا التوزيع الجغرافي للمناطق المتعاملة مع الجزائر نستنتج أهم البلدان الرئيسية و يمكن الزبونة للجزائر خلال سنة 2017 كان الزبون الرئيسي هو ايطاليا التي حصلت على 1074 مليون دولار من الصادرات الجزائرية و تلتها اسبانيا بـ 917 مليون دولار و بنسبة 15.14% و بعدها فرنسا بـ 764 مليون دولار، و الولايات المتحدة الأمريكية بـ 462 مليون دولار، أما تركيا فكانت زبونة بقيمة 433 مليون دولار.[1]

1: احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات التابعة للجمارك.

خلاصة:

الجزائر كنموذج من دول العالم الثالث تسعى من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل تقوية موقعها في التجارة الدولية، في ظل نظام تجاري دولي يدعو لتحرير التجارة، لذا عملت الجزائر جاهدة إلى ترقية و تأهيل منتجاتها التصديرية لمنافسة السلع العالمية.

فلاحظ أن هدف الجزائر الأول هو تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات و التي تزال نسبها ضعيفة، و على الرغم من ذلك بدلت الجزائر إمكانيات للخروج من هذا القطاع و حاولت تطوير القطاعات الأخرى كالصناعة و الزراعة و الخدمات و السياحة، فكانت هي أحد البدائل المناسبة من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مثلى.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008/2016)

تمهيد:

لقد تميزت فترة تنظيم التجارة الخارجية بمرورها عبر مراحل مرتبطة بالنظام الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري حيث كانت الدولة تسعى دائما إلى وضع طريق تسيير عليه التجارة الخارجية لبلوغ الأهداف المسطرة من خلال تجنب الأزمات التي أثرت على سير الاقتصاد الوطني كتدهور المؤشرات الاقتصادية من خلال تبني إستراتيجية تطوير الصادرات.

وعليه سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: مؤشرات الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2008-2016).

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية وأثرها على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2016).

المبحث الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015/2008)

تعتبر عملية تنمية التجارة الخارجية في الجزائر من المسائل الهامة، من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات، ومن خلال المبحث سوف نتطرق إلى نظرة حول الصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: نظرة حول الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)

الجدول رقم (12): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة بالمليون دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32699	1781
مجموع الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
الواردات	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-17034	-17844

من خلال معطيات الجدول رقم (12) لتطور الصادرات الجزائرية أي بما فيها صادرات المحروقات و الصادرات خارج المحروقات قمنا بتمثيلية في الشكل الموالي :

الشكل رقم (03) : تطور الصادرات خلال الفترة (2008-2015)

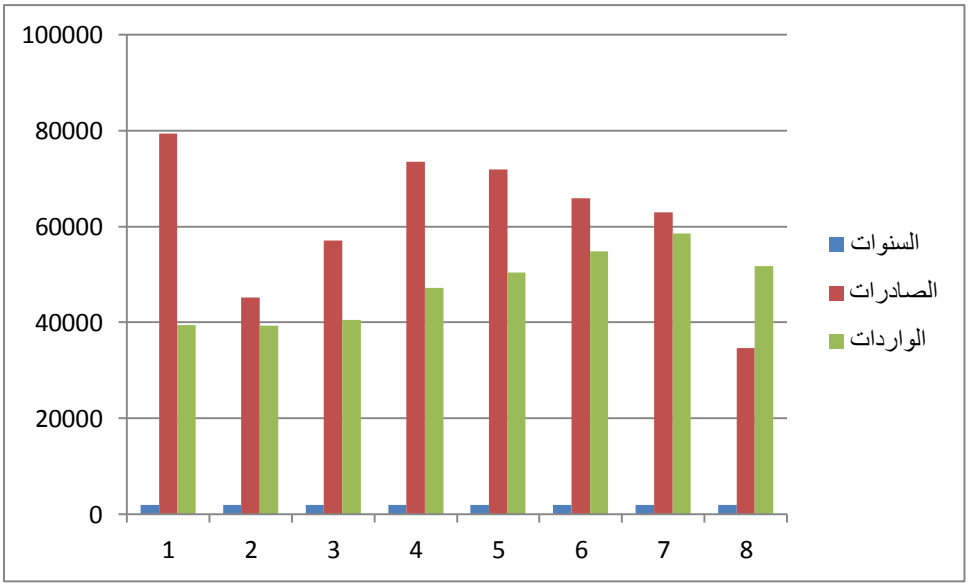

ومن خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أنه هناك عجز في الميزان التجاري بـ 17.24 مليار دولار، ما يعادل ارتفاع طفيف بـ 4,8 % المسجلة خلال سنة 2015.

هذا المؤشر يفسر في وقت واحد انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات من حيث تغطية نسبة الواردات بالنسبة للصادرات قدرت بـ 62 % في سنة 2016 مقابل 67 % سنة 2015.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات.

شهد الاقتصاد الجزائري تدبدب في ميزانه التجاري ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول.

الجدول رقم (13): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات خارج المحروقات	1.40	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05	1.63	0.81
صادرات محروقات	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.66	58.36	18.10
إجمالي الصادرات	78.59	45.18	57.09	72.89	71.74	64.71	59.99	18.91

المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (13) الذي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري ، نلاحظ أنه في سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008، و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول وتقلص الإيرادات البترولية ، غير أنه ابتداءا من 2010 إلى غاية 2013 عرف تحسنا، لكن ذلك لم يستمر حيث سجلت سنتي 2015،2016 عجز قدره 5.88 و 14.39 مليار دولار على التوالي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول.

من خلال ما سبق نلاحظ أن ميزان المدفوعات مرتبط بتقلبات أسعار النفط والصرف، وذلك راجع لاعتماد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الصادرات البترولية، فخلال العشرية الأخيرة شهدت أسعار البترول ارتفاعا محسوسا انعكس بالإيجاب عي وضعية ميزان المدفوعات غير أنه في 2014 وبداية من سنة 2015 ومع انخفاض أسعار البترول وتراجع الصادرات البترولية سجل ميزان المدفوعات عجزا وصل إلى 14.39 مليار دولار خلال سنة 2015، وعلية لا يزال ميزان المدفوعات يخضع إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي.

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

عملت الجزائر من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها، وذلك بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات وهذا فيما يلي :

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2008- 2014)

جدول رقم (14): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2008- 2014)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة المالية بالمليون دينار جزائري	النسبة%	مناصب شغل	النسبة%
2008	6538	11.70	1327946	13.78	89594	10.26
2009	6932	12.40	439577	4.56	63488	7.27
2010	5564	9.95	379834	3.94	59134	6.77
2011	5688	10.18	1331711	13.82	124004	14.21
2012	6077	10.87	754025	7.83	76443	8.76
2013	7991	14.30	1861048	19.31	143446	16.43
2014	9904	17.72	2192530	22.75	150959	17.29
المجموع	48694	100%	8286671	100%	707068	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول (14) يمكن ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر بالنسبة للسنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد المشاريع من 6538 مشروعا عام 2008 إلى 9904 عام 2014 وهو ما يمثل زيادة قدرها 2192530 مليون دينار جزائري، كما أن مناصب العمل حققت زيادة قدرها 707068 منصب شغل خلال الفترة 2008-2014، وهذا ما يساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو موضح في الشكل والجدول التاليين :

الجدول رقم (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2008-2015):

السنوات / التدفقات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر	318	215	220	534	-41	-268.29	-18.30	103.22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع: www.vrctadstat.org

الشكل رقم (04) :

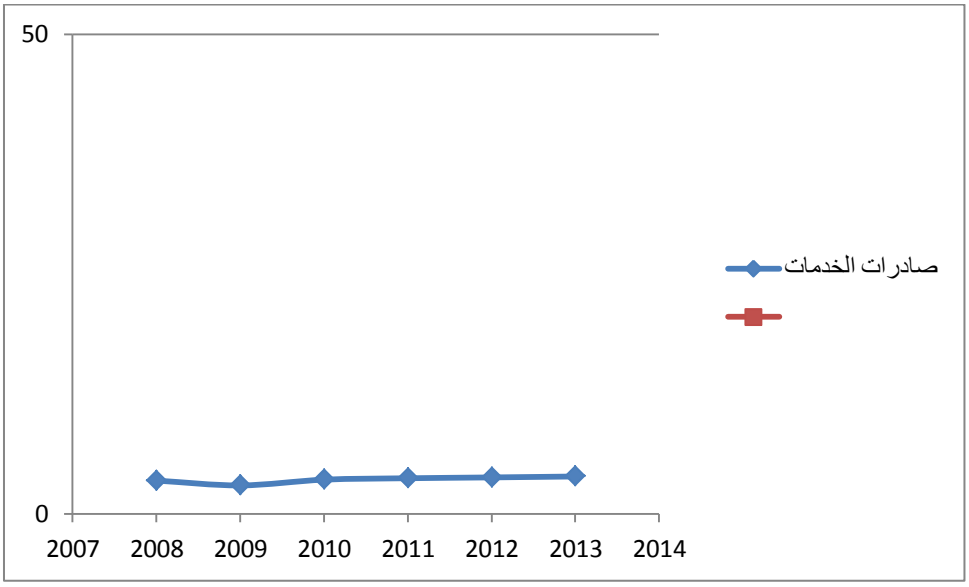

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول رقم (15) و الشكل رقم (04) نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر عرف التذبذب في هذه التدفقات خلال هذه الفترة ففي سنة 2008 حقق قيمة تقدر ب 318 مليون دولار، و انخفض خلال سنة 2009 و 2010 بقيمة 220,215 مليون دولار، ليواصل الارتفاع وتحقيق أعلى قيمة له سنة 2011 بـ534 مليون دولار أغلبها استثمارات سوناطراك في الخارج ثم ضعفت تدفقات هذه الاستثمارات بقيمة سالبة خلال سنة 2012 و 2013 و 2014 حيث قدرت قيمة هذه الاستثمارات في 2012 بـ 41- مليون دولار و في سنة 2013 قدرت بـ 268.29- ، وفي سنة 2014 بـ 18.30- مليون دولار ، و في سنة 2015 ارتفعت هذه الاستثمارات بقيمة 103.22 مليون دولار.

وعليه نستنتج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر بعدما كانت في تذبذب خلال هذه السنوات إلا أنها عادت وارتفعت وهذا راجع إلى سياسة الانتعاش المنتهجة للسلطات الجزائرية من خلال ترقية الاستثمار مقارنة بالتدفقات الواردة من الجزائر.

المبحث الثاني: علاقة تطور الصادرات الجزائرية بالاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أثر التكتلات الاقتصادية على الصادرات الجزائرية وأهم المنظمات المساهمة في تطوير هذه الصادرات.

المطلب الأول: أثر التكتلات الاقتصادية على الصادرات الجزائرية

أولا: الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الاتحاد، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

فكان أثر هذه الشراكة على تدفقات التجارة الخارجية للجزائر من حيث الصادرات والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (2014/2008)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج مجال المحروقات	19.37	19.66	15.26	20.62	20.62	21.65	28.10
الصادرات المحروقات	77.361	44.128	55.527	71.427	69.804	63.752	60.146
إجمالي الصادرات	79.298	45.194	57.053	73.489	71.866	65.917	62.956

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

إن معطيات الجدول (16) تبين تزايد القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر بعد اتفاق الشراكة ودخوله حيز التنفيذ، حيث بلغ أقصى قيمة في سنة 2008 و هي تقدر ب 79.268مليون دولار، ولم يسجل بلوغ هذه القيمة مرة ثانية خلال الفترة 2014/2008.

و يظهر لنا جليا أن صادرات الجزائر خارج المحروقات قد سجلت تطورا ملحوظا و معدلات نمو محسوس، حيث بلغت سنة 2010 ب 15.26 مليون دولار و سجلت أقصى قيمة لها 28.10 مليون دولار سنة 2014 ، مقارنة ب 5 % سنة 2013 ، و أن هذه الصادرات خارج المحروقات أغلبها في الصادرات من

مشتقات المحروقات ، فمن هنا نرى أن الصادرات خارج المحروقات لم تعرف التطور بعد و تمثل صادراتنا من المحروقات إلى الخارج بنسبة 95.54% لسنة 2014 من إجمالي الصادرات ، و على الرغم من مرور فترة من الشراكة فهي مازالت تستحوذ على الجزء الكبير ، فيتبين لنا من خلال هذا الجدول أنه من الصعب إحداث تغيير هيكلي في نسبة الصادرات الجزائرية ، بالاعتماد على تطوير منتجات جديدة ، تمكنها من النفاذ إلى الأسواق الدولية و خاصة منها السوق الأوروبية .

وبالرغم من عدم تبلور نتائج إيجابية ما كان متوقع من هذه الشراكة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014، إلا أن الخلل ليس في الشراكة، بل هو في الاقتصاد الجزائري الذي على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات من أجل إنجاح هذه الشراكة.

ثانيا: المنطقة العربية الكبرى:

تعتبر منطقة التجارة العربية الكبرى الحرة من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة.

-الصادرات الجزائرية والمنطقة العربية الكبرى للتبادل:

حسب معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) تبين انه خلال سنة 2015 سجل الميزان التجاري للجزائر عجز مع المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بحوالي 351 مليون دولار مقابل فائض يتجاوز 1 مليون دولار في 2014.

وهذا راجع لتراجع صادرات الجزائر اتجاه بلدان هذه المنطقة بزيادة قدرها 40% سنة 2015، فكان انخفاض الصادرات من المحروقات بقوة اتجاه هذه المنطقة إلى 2.1 مليون دولار سنة 2015 مقابل 3.5 مليون دولار سنة 2014، والصادرات خارج المحروقات انخفضت

أيضا ب 52% إلى 121 مليون دولار بسبب انخفاض مبيعات السكر بحوالي 70% إلى ما يعادل 48 مليون دولار.

أما فيما يخص الزبائن فكان 71.7% من الصادرات خارج المحروقات نحو المنطقة العربية الكبرى موجهة نحو تونس والمغرب ونحو لبنان وسوريا فتعتبر تونس الزبون الأول للجزائر حيث امتصت 32% من الصادرات العامة للجزائر خارج المحروقات قيمته 39 مليون دولار، أما لبنان استقبلت 11% من هذه الصادرات و سوريا 10% و العربية السعودية5.6%.

المطلب الثاني: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

يشهد حجم التجارة الإلكترونية تطور كبير في العلم، لكنه لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب في الجزائر، لكن هذا لا ينفي أنها لاحظت في الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا.

أولا: تنامي عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة (2012-2016):

زاد وعي الدولة الجزائرية لضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة والتي تعد التجارة الإلكترونية جزءا منه، حيث كانت أولى خطواتها المتخذة لتحقيق هذه الرغبة في تعميم وتطوير تقنية الانترنت هي إسناد شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية سنة 1993 م وكان الانطلاق الفعلي للارتباط بالشبكة العنكبوتية في شهر مارس 1994. والإحصائيات الحديثة توضح مدى تنامي هذه التقنية خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (17) : التعداد السكاني وعدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2012-2016):

	مستخدمي الأنترنت	التعداد السكاني	النسبة المئوية من عدد السكان
2012	5230.000	37367.226	14%
2013	6404.264	38812.722	16.5%
2014	6669.927	38813.722	17.2%
2015	11000.000	39542.166	27.8%
2016	15000.000	40263.711	37.3%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الموقع الإلكتروني http://www.internetworldstats.com ، تاريخ الإطلاع: 2018/06/20 على الساعة 16:04.

نلاحظ من الجدول (17) أن نسبة زيادة عدد مستخدمي الانترنت خلال الفترة التي سبقت 2015 كانت ضئيلة جدا مقارنة مع عدد السكان.

والجهود المبذولة في هذا المجال، حيث لم تتجاوز نسبة 17,2 % سنة 2014، لكن ما شهدته الجزائر سنة 2015 هو حدوث قفزة سريعة في عدد مستخدمي الانترنت، حيث قدر عددهم سنة 2015 بـ 27,8 % من عدد السكان أي بزيادة 10 % تقريبا خلال سنة واحدة تليها زيادة سريعة أخرى خلال سنة فقط أيضا من 2015 إلى 2016 قدرت أيضا بـ 10 % تقريبا.

فكانت هذه إشارة جيدة توحي إلى مدى إدراك الفرد لأهمية هذا النشاط ونتيجة إيجابية للجهود المبذولة في هذا المجال ومنه بداية جيدة لنمو حركة التجارة الإلكترونية في الجزائر.

ثانيا: استخدامات الهاتف الثابت والنقال في الجزائر (2008-2016).

من أجل النفاذ إلى شبكة الانترنت وممارسة التجارة الإلكترونية يتطلب ذلك توفر شبكات الاتصال الهاتفية الثابتة والنقالة.

ومن خلال ما رصدته بعض التقارير الصحفية حول مجال الاتصال والمعلومات احتوينا بعض الإحصائيات الحديثة لتنامي اشتراكات الهاتف الثابت والنقال في الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (18): استخدامات الهاتف الثابت والنقال في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

	2008	2013	2014	2015	2016
عدد خطوط الهاتف الثابت	3,314	3,595	3,098	3,268	3,405
عدد خطوط الهاتف النقال	31,871	39,63	43,289	43,391	47,041

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **سمية ديمش، التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر، 2011، ص223.**

ولكي يكون الجدول أكثر وضوحا يمكننا استعمال التمثيل البياني كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) :تنامي عدد مستخدمي الهاتف الثابت والنقال في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)

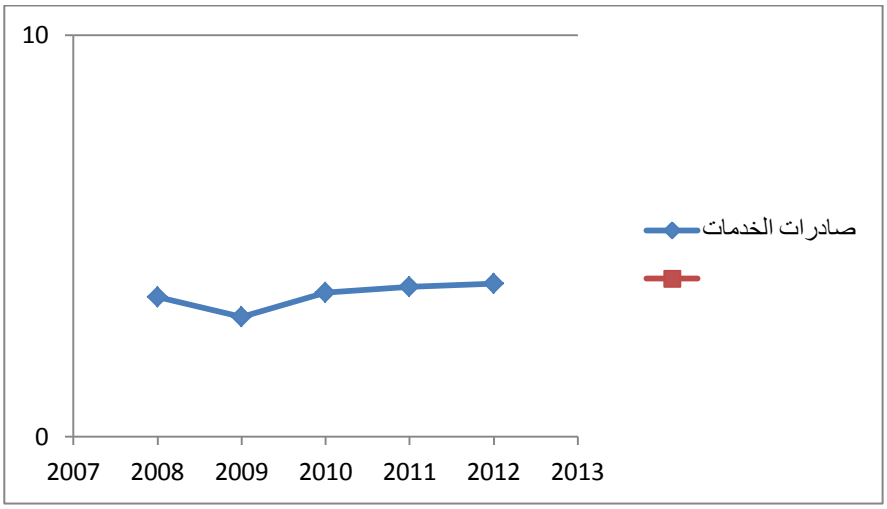

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على بيانات الجدول السابق.

نستنتج من خلال الجدول (18) والشكل (05) أن السوق الجزائرية للمهاتفة الثابتة تسجل ارتفاعا في عدد خطوط الهاتف الثابت سنة 2008 بـ 3,314 مليون ليبلغ سنة 2016 قيمة 3,405 مليون.

لكن رغم نمو عدد المشتركين إلا أن معدل هذه التقنية كان بطيئا جدا وهذا ما تؤكده الفترة 2013-2014 حيث لاحظ سوق المهاتفة الثابتة تراجعا فقد قدرت قيمة عدد مستخدمي الهاتف الثابت سنة 2013 بـ3,595 مليون لتنخفض خلال سنة إلى 3,098 مليون.

ويمكن تفسير هذا إلى التأخر بسبب افتقار الجزائر لبنية التحتية الخاصة بالخطوط الثابتة ويرجع ذلك لأسباب جغرافية، كأغلب مناطقها الصحراوية ويصعب ربطها بالخطوط الهاتفية كما أن الإجراءات البيروقراطية تستلزم مدة طويلة للحصول على خط هاتف جديد كما فيما يخص تنامي عدد مستخدمي الهاتف النقال فإننا نلاحظ أن سوق المهاتفة النقالة عرف زيادة بصفة طفرة لم يسبق لها مثيل خلال الفترة (2008-2016) فقد قدر عدد مستخدمي الهاتف النقال سنة 2008 بـ 31,871 مليون ليبلغ سنة 2016 قيمة 47,041 بمعدل زيادة ضخم ويدل هذا على إقبال المشتركين الجزائريين على هذا النوع من الاتصالات لما يتمتع به من مزايا كتوفر الحركية والتشخيص وسهولة الاستخدام، فأصبح النقال الأداة المفضلة لدى الجزائريين للنفوذ إلى شبكة الانترنت والاتصال بالعالم الرقمي.

وهذا بدوره يشير إلى إمكانية نمو وتطوير التجارة الالكترونية وبهذه القفزة احتلت مكانة مشرفة على المستوى العالمي من حيث سرعة التجهيز بالهواتف النقالة.

ثالثا: إستراتيجية الجزائر لدعم التجارة الالكترونية

والجزائر شأنها كباقي الدول حيث أدركت مؤخرا ضرورة توظيف التقنيات الحديثة في مختلف نشاطاتها التجارية والدخول لعالم الاقتصاد المعلوماتي للنهوض باقتصادها الوطني، من أجل ذلك بذلت بعض الجهود في مجال التجارة التقليدية إلى تجارة إلكترونية مواكبة تطورات السوق حيث بدأت ذلك ببعض المبادرات المتعلقة أولا بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تساهم بشكل كبير في دعم الأعمال الالكترونية لكونها الركيزة الأساسية لها من بينها: شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والتقنية "SATIM" مشروع أسرتك، مشروع الجزائر الالكترونية.

ومن بين هذه المبادرات والمجهودات المبذولة بهذا الشأن نذكر :

مشروع الجزائر الالكترونية 2013 :

- والذي يندرج ضمن الرؤية الرامية إلى إبراز مجتمع العلم والمعرفة، وتهدف هذه الإستراتيجية التي تتضمن خطة عمل قوية ومتماسكة تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة كما تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار.
- ويتضمن المشروع مجموعة من المحاور الأساسية نذكر منها:

1- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية.

2- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشبكات.

3- دفع وتطوير الاقتصاد الرقمي.

4- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة.

5- توفير الموارد المالية.

المطلب الثالث: الخدمات التجارية

يكتسب قطاع الخدمات أهمية في الاقتصاديات الحديثة والمعاصرة في الدول في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من عدة اعتبارات أهمها: توليد ودفع النمو في الاقتصاد القومي، توفير الآلاف أو الملايين من فرص العمل للعاطلين عن العمل الدائمين منهم أو الذين تم الاستغناء عنهم في المشروعات والشركات الصناعية التي أجريت عليها إعادة الهيكلة أو إصلاحات جذرية، فضلا عما يقدمه هذا القطاع للاقتصاد القومي في بعض الدول من سياسات وإجراءات لتصحيح ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (19) : يمثل صادرات الخدمات للجزائر خلال (2008-2013م)

الوحدة : مليون دولار

السنة / القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات الخدمات	3.482	2.983	3.580	3.727	3.815	3.912

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : صندوق النقد الدولي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015.

الشكل رقم (06):

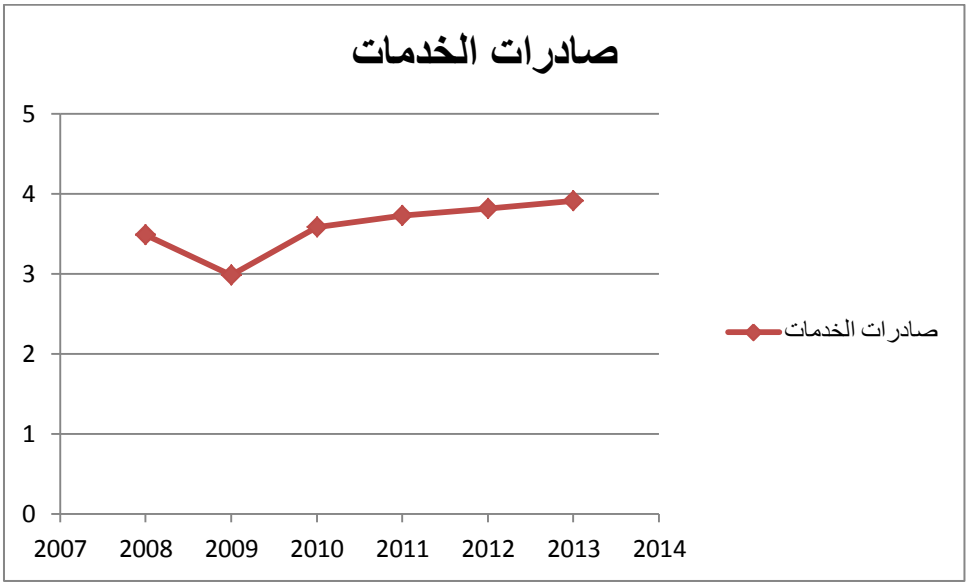

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) و التمثيل البياني رقم (06) أن صادرات الخدمات شهدت استقرارا ملحوظا غير أن في سنة 2009 كانت قيمة صادرات الخدمات تمثل 3.482 مليون دولار و تناقصه إذا ما قورنت بسنة 2008 ذلك بسبب أضرار الأزمة المالية العالمية التي مست جميع دول العالم ، أما من سنة 2010 إلى غاية 2013 و التي قدرت ب 3.912 مليون دولار نلاحظ أنه كان هناك استقرار مع تحسن طفيف مس صادرات الخدمات.

خلاصة:

لقد أظهرت نتيجة الدراسة التحليلية أنه رغم انتهاج الجزائر الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية مثل انضمامها إلى التكتلات الاقتصادية واعتمادها على التجارة الإلكترونية من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية، إلا أن هذه الاتجاهات والإجراءات لم تعطي ثمارها ولم تحسّن الوضعية الاقتصادية للجزائر ككل.

خاتمة

خاتمة عامة:

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل، والجزائر على غرار باقي دول العالم تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بتنمية صادراتها في قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة وتشجيع التجارة الالكترونية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية. وفك ارتباط الاقتصاد بتبعية قطاع المحروقات الذي يتميز بعدم الاستقرار وهو ما يجعله هشا وعرضة لأي صدمة على مستوى الأسواق العالمية.

اختبار الفرضيات :

وفيما يلي سنثبت صحة أو نفي الفرضيات التي قمنا بافتراضها في مقدمة البحث.

فيما يخص الفرضية الأولى: التجارة الدولية هي التحركات الدولية للسلع والخدمات وهي اصطلاح اقتصادي يصرف حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى القيام بالتجارة الدولية هي عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك اختلاف أذواق المستهلكين صحيحة.

الفرضية الثانية: لم تساهم الصادرات خارج المحروقات بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري.

نفي الفرضية الثالثة المتمثلة في زيادة التدفقات في ميزان المدفوعات بفضل الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية التي طبقتها الجزائر بل شهد ميزان المدفوعات تحسن طفيف فقط.

نتائج الدراسة :

-نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها. لهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية وتوصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه، إلا أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب والإطار الزمني لكل مفكر.

-الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة، وتصريف الفائض من الإنتاج، والحصول على العملة الأجنبية، والاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة لتحقيق الرفاه للدولة والأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

من خلال منا يشهد العالم من تطورات اقتصادية وفي ظل الظروف الراهنة وانفتاح الدول على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية أصبح من الضروري على الجزائر أن تعمل على زيادة تنمية وتوزيع صادراتها خارج المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة لا تؤثر فيها الصدمات الخارجية.

-يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على صناعة واحدة وهي صناعة النفط والغاز الطبيعي، وأصبح الاقتصاد الوطني رهينا للإيرادات النفطية، حيث يتأثر سلبا بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق العالمية.

خاتمة عامة:

-لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه كما أن توجه هذه الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر أكبر قطاع يجذب المستثمرين نظرا لارتفاع عوائده.

-ضعف واضح في المؤشرات غير المباشرة للتجارة الالكترونية في الجزائر والمتعلقة أساسا بالبنية التقنية للاتصالات والمعلومات، فرغم أن هذه البنية شهدت تطورات كبيرة خلال الفترة الأخيرة، لكنها مازالت دون المستوى المطلوب والكافي لتطبيق التجارة الإلكترونية، سواء من حيث معدلات الانتشار أو الجودة و التكاليف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

أولا: الكتب.

-باللغة العربية.

1-السريتي محمد احمد، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2009.

2-السواعي خالد محمد، "التجارة الخارجية: النظرية وتطبيقاتها"، الطبعة الأولى، عالم المكتب الحديث، إربد، الأردن ،2010.

3-العصار رثا وعليان الشريف،" التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر، عمان، 2000.

4-خلف حسن فليح، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، مؤسسة الوراق للنشر، 2004.

5-خليل سامي،" الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

6-رنان مختار،" التجارة الدولية، ودورها في النمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى ، منشورات الحياة، الجزائر.

7-عبد الرازق محمد،" الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية،2010-2011.

8-عبد العظيم حمدي، " اقتصاديات التجارة الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

9-عدنان موفق،" أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،.2010

10-عدون ناصر دادي، محمد منتاوي،" الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة-أسباب الانضمام ،النتائج المرتقبة ومعالجتها-،الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

11-لقماني سمير،"منظمة التجارة العالمية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2004،.

12-محمد يونس محمد، عبد الله نجا علي،" اقتصاديات دولية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2009.

13-محمد يونس محمود، " الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

14-مطر موسى سعيد وآخرون،" التجارة الخارجية"، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان ،.2001

15-موسى شقيري نوري وآخرون،" التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان،2012.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية.

1-رسائل ماجستير.

1-أمين محمد أمل خيري،" نظام التجارة العادلة في الاقتصاديات المعاصرة-دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،2012.

2-بن زيدان فاطمة الزهراء،" دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2011-2012.

3-خلوفي عائشة،" تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011-2012.

4-روابح عبد الرحمان، "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة" دراسة تحليلية تقيمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادي و والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012-2013.

5-سرايري بلقاسم،" دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفاق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،.2008

6-شوير خالد،" الملكية الفكرية في ظل التجارة العالمية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر،2002-2003.

7-عبد الحميد حمشة، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الذهنية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012-2013.

8-عبد القادر مولاي،" التصدير كإسترتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بن يوسف بن جدة، الجزائر،2006-2007.

9-فاطمة بودية،" تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2010-2011.

10-كريمة صراع،" واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر،2014.

قائمة المراجع:

11-مختار علالي،" آليات تحرير لتجارة الخارجية في ظل التحولات حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015.

12-مريم عربي،" اثأر سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية"، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013-2014.

13-منى مسغوني،" علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين(1970-2001)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2004-2005.

14-موزاوي عائشة،" حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار-عرض تجارب دولية-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012.

2- رسائل دكتوراه.

1- بن علي قريجيج، زايري بلقاسم،" اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة من 1980الى 2015)"،رسالة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر.

2-حليمة بن دريس،" حماية حقوق الملكية في التشريع الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

3-عتيقة وصاف، " آثار تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر(1999-2009)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013-2014.

4-مولحسان آيات الله،" المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر(الجزائر- مصر)،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011.

قائمة المراجع:

ثالثا: المجلات والجرائد.

1-المجلات.

1-بهلولي فيصل، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلي منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد11، جامعة سعد دحلب، البليدة الجزائر،2012.

2-جويد رائد فاصل،" النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد17، 2013.

3-دفرور عبد النعيم وآخرون،" الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12، .2017

4-طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد31، .2015

5-غطاس عبد الغفار وآخرون،" اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2011)، مجلة الباحث، العدد15، 2015.

6-مراد ناصر،" الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد2، .2003

2- الجرائد.

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة12 من قانون 05-07، الصادر بتاريخ 28 افريل 2008 الموافق لـ19 ربيع الأول 1426، العدد05، 2005.

رابعا التقارير.

1-إحصائيات التجارة الخارجية 2008-.2016

2-الأمم المتحدة تقرير البنك الدولي على التنمية لعام2016

3-المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك.

4-الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية.

5-بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات:.2015،2014،2013،2012،2011،2010،2009،2008 .

6-وزارة المالية(المديرية العامة للجمارك).

قائمة المراجع:

خامسا: المواقع الالكترونية.

1 –www.accduscussion.com

2–www.aljazera.net

3-www.bank-of-algeria.dzموقع- بنك الجزائر

4-www.douane.gov.dzموقع- المديرية العامة للجمارك الجزائر

5–www.itcilo.or

6-www.mf.gov.dzموقع- وزارة المالية الجزائرية:

7-www.ons.dzموقع- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر

الملاحـــق

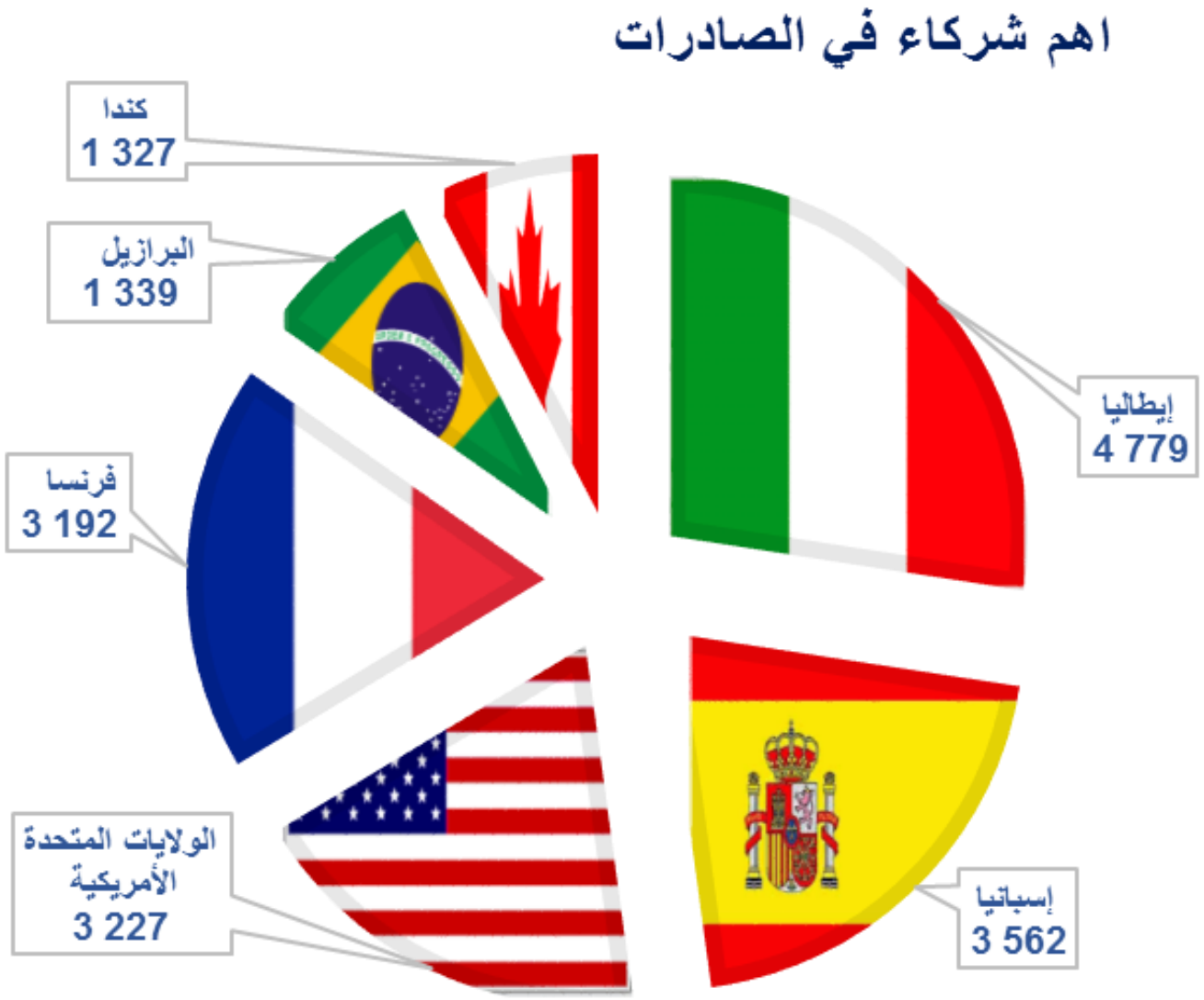
اهم شركاء في الصادرات
كندا
1 327
البرازيل
1 339
فرنسا
3 192
الولايات المتحدة الأمريكية
3 227
إسبانيا
3 562
إيطاليا
4 779

الملاحق:

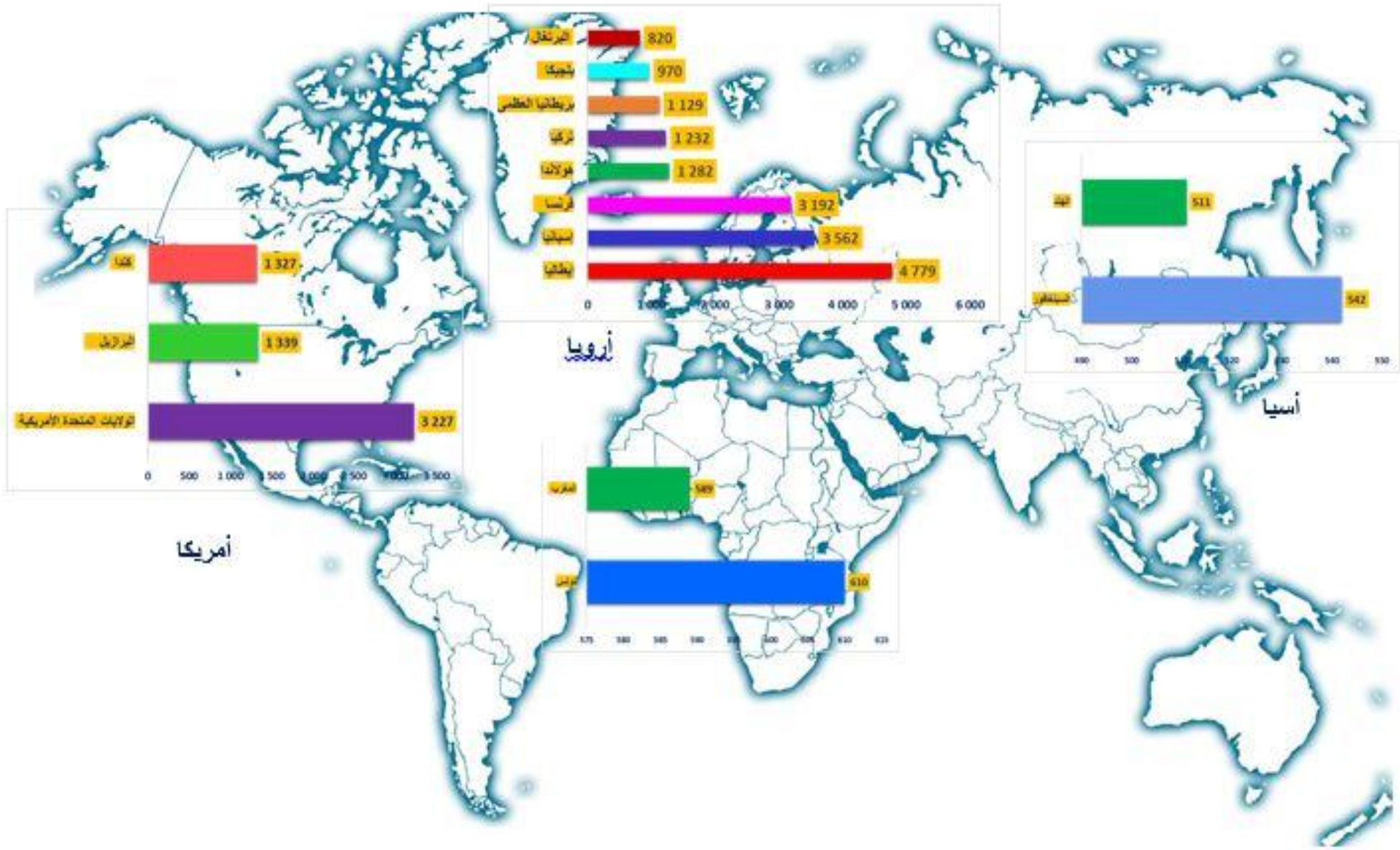
البرتغال
820
بلجيكا
970
بريطانيا العظمى
1 129
تركيا
1 232
هولاندا
1 282
فرنسا
3 192
إسبانيا
3 562
إيطاليا
4 779
0
1 000
2 000
3 000
4 000
5 000
6 000
أوربا
511
542
أسيا
كندا
1 327
البرازيل
1 339
الولايات المتحدة الأمريكية
3 227
0
500
1 000
1 500
2 000
2 500
3 000
3 500
أمريكا
589
610

أهم شركاء الجزائر (الواردات)

بالمليون دولار أمريكي